توجيه ما خرج عن القاعدة من الأسماء المعربة بالحروف [١]

د . محمد بن خالد الفاضل *

المقدمة

الحمد لله وحده ، والصلاة والسلام على من لا نبيّ بعده ، نبينا محمد وعلى آله وصحبه ومن سار على نهجه إلى يوم الدين ، أما بعد :

فهذا بحث موجز في توجيه ما خالف القاعدة النحوية من الأسماء المعربة بالحروف وأعني بها : الأسماء الستة أو الخمسة، والمثنىّ ، وجمع المذكر السالم . فقد استقر في علم النحو من خلال استقراء الكلام العربي الفصيح من النثر الذي ذروة سنامه القرآن، والشعر المحتج به : أن هذه الأبواب الثلاثة تعرب بالحروف عندما تستوفي الشروط المطلوبة ؛ فالأسماء الستة : ترفع بالواو، وتنصب بالألف ، وتجر بالياء . والمثنىّ : يرفع بالألف، وينصب ويجر بالياء . وجمع المذكر السالم : يرفع بالواو، وينصب ويجر بالياء . ولم يشذ عن هذه القاعدة المستقرة لهذه الأبواب إلا النزر اليسير من النصوص والشواهد . وقد سعيت في هذا البحث جاهداً إلى جمع ما استطعت جمعه من الشواهد والنصوص التي شذت - في ظاهرها - عن هذه القاعدة ، سواء أكانت هذه النصوص من

* بكالوريوس في اللغة العربية من كلية اللغة العربية بالرياض ، جامعة الإمام ١٣٩٣هـ .
- ماجستير في النحو والصرف من كلية اللغة العربية ١٤٠٢هـ .
- دكتوراه في النحو والصرف من كلية اللغة العربية ١٤٠٦هـ .
- عضو هيئة التدريس في كلية اللغة العربية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية في الرياض .

القرآن الكريم ، أم من الحديث النبوي الشريف ، أم من كلام العرب ، نثره وشعره . وقد بلغ مجموع ما جمعته ودرسته في هذا البحث من النصوص والشواهد (٨٢) اثنين وثمانين شاهداً منها (١٩) تسعة عشر شاهداً في باب الأسماء الستة ، و(٢٦) ستة وعشرون شاهداً في باب المثنىّ ، والباقي وعدده (٣٧) سبعة وثلاثون شاهداً في جمع المذكر السالم .

وقد بدأت الدراسة بباب الأسماء الستة ، ثم المثنىّ ، ثم جمع المذكر السالم، ورتبت شواهد كل باب مبتدئاً بالقرآن الكريم ، ثم الحديث الشريف ، ثم النثر ، ثم الشعر . ورتبت شواهد كل مجموعة على حسب الترتيب المشهور لأبواب النحو وهو ترتيب الألفية وذلك بالنظر لموضع الشاهد ، ولم أعدل عن هذا الترتيب لشواهد كل مجموعة إلا لغاية يستدعيها المقام ويدركها القارئ .

وراعيت في دراستي لكل شاهد أن أجمع فيه بين الاستيفاء والإيجاز مستعيناً في ذلك بكتب التفسير وإعراب القرآن ومعانيه وغريبه وقراءاته ، وكتب الحديث وشروحه وغريبه ، وكتب الأمثال ، وكتب النحو واللغة، وشروح الشواهد، ودواوين الشعر ، ومعجمات اللغة ، وغير ذلك من المراجع التي تطلبها البحث .

وأود أن أشير قبل ختام هذه المقدمة إلى أني أتوقع أن يقول قائل ممن يطلع على هذا البحث من أهل هذا العلم : ما بالك استشهدت بالحديث النبوي وأنت - بلا شك - تعلم خلاف علماء النحو في الاستشهاد بالحديث ؟ . وأقول جواباً لذلك: لم يغب عن بالي ما ذكر من خلافهم ، وقد قرأت أغلب ما كتب في الموضوع من كتب وبحوث ، لكني أجيب بأمرين :

الأول : أنني أميل إلى رأي المجيزين للاستشهاد بالحديث ، ومنهم : ابن

خروف وابن مالك وابن هشام والشاطبي والدماميني وغيرهم ، وبعض المعاصرين كالشيخ محمد الخضر حسين والدكتورة خديجة الحديثي والدكتور محمود فجال وغيرهم وفق الضوابط المشار إليها في كتبهم المؤلفة لهذا الغرض [1] .

الثاني : أنني - مع ما قلت - لا أرى أن عملي في هذا البحث يصدق عليه أنه استشهاد بالحديث النبوي ؛ لأنني لا أقيم على هذه الشواهد قواعد جديدة ، ولا أنقض بها قواعد قديمة ، وإنما أوجّه الحديث النبوي توجيهاً يجعله يتفق مع القاعدة ، فقصارى جهدي - إذن - والمتأخرين من أمثالي ، أن نوجه الحديث ليتفق مع القاعدة، ولسنا بمغيري القاعدة لتوافق الحديث، وإن كنا نتمنىّ لو أن أسلافنا من علماء النحو المؤسسين - رحمهم الله - أعطوا الحديث النبوي جانباً كبيراً من اهتمامهم ، وأسسوا عليه مع غيره من آيات القرآن الكريم وكلام العرب المحتج به نثراً وشعراً قواعد النحو العربي ؛ لأنه ثروة ضخمة لخيرة الأمة محمد ﷺ وصحبه، وهم أفصح العرب وأبلغهم وأبينهم.

هذا ، وقد ختمت البحث بثبت للمراجع ، وفهرس للموضوعات ، ولم أر داعياً لعمل فِهْرس مستقل للشواهد ، لأني قد أثبتها في فِهْرس الموضوعات بصورة تغني عن فهرس مستقل لها .

وأسال الله أن يتقبل مني هذا العمل ويضاعف أجره وثوابه على الرغم من قصوره وقلة بضاعة صاحبه، وأن يخلص لنا النيات والأعمال، إنه سميع مجيب وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبيه الكريم .

---

(١) من هذه الكتب: موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف - للدكتورة خديجة الحديثي . وكتاب: الحديث النبوي في النحو العربي - للدكتور محمود فجال . وكتاب : السير الحثيث إلى الاستشهاد بالحديث في النحو العربي - للدكتور محمود فجال .

(باب الأسماء الستة)

[١] حديث : «.... أأنت أبا جهل ؟ ....»[(١)]

جزء من حديث صحيح أخرجه البخاري رحمه الله في صحيحه ، في (كتاب المغازي) (باب قتل أبي جهل) عن أنس بن مالك رضي الله عنه من عدة طرق ، منها قول البخاري رحمه الله :[(٢)]«حدثني محمد بن المثنى ، حدثنا ابن أبي عدي عن سليمان التيمي عن أنس رضي الله عنه قال : قال النبي ﷺ يوم بدر : من ينظر ما فعل أبو جهل ؟ فانطلق ابن مسعود ، فوجده قد ضربه ابنا عفراء حتى بَرَد ، فأخذ بلحيته ، فقال : أنت أبا جهل ؟ قال : وهل فوق رجل قتله قومه ؟ أو قال : قتلتموه» . ومنها قوله رحمه الله - في موضع آخر [(٣)] بعد عدة أحاديث - :

«حدثني يعقوب بن إبراهيم ، حدثنا ابن علية ، حدثنا سليمان التيمي ، حدثنا أنس رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ يوم بدر : من ينظر ما صنع أبو جهل؟ فانطلق ابن مسعود ، فوجده قد ضربه ابنا عفراء حتى بَرَد ، فقال : آنت أبا جهل؟ قال ابن علية : قال سليمان : هكذا قالها أنس، قال : أأنت أبا جهل ؟ قال : وهل فوق رجل قتلتموه . قال سليمان : أو قال : قتله قومه . قال : وقال أبو مجلز : قال أبو جهل : فلو غير أكار قتلني» .

---

(١) جزء من حديث صحيح أخرجه الإمام البخاري في صحيحه (٦٤ كتاب المغازي) (٨ باب قتل أبي جهل) فتح الباري ٧ / ٢٩٣ ، ٢٩٥ ، ٣٢١ (رقم الحديث : ٣٩٦٣ ، ٤٠٢٠) .
وانظر توجيه الحديث في : أمالي السهيلي ١١٤ ، شواهد التوضيح والتصحيح ٩٧ ، تخليص الشواهد ٥٨ ، شواهد العيني على الأشموني ١ / ٧١ ، حاشية الخضري على ابن عقيل ١ / ٣٨ .

(٢) فتح الباري ٧ / ٢٩٣ (الحديث رقم ٣٩٦٣) .

(٣) فتح الباري ٧ / ٣٢١ (الحديث رقم ٤٠٢٠).

وقال ابن حجر رحمه الله في فتح الباري[1] عند شرحه للحديث في الموضع الأول : «قوله : (أنت أبا جهل ؟) كذا للأكثر، وللمستملي وحده : (أنت أبوجهل) والأول هو المعتمد في حديث أنس هذا، فقد صرح إسماعيل بن علية عن سليمان التيمي بأنه هكذا نطق بها أنس ، وسيأتي ذلك [2] في أواخر غزوة بدر، ولفظه : (فقال : أنت أبا جهل ؟ ، قال ابن علية : قال سليمان : هكذا قالها أنس، قال : أنت أبا جهل) انتهى . وقد [3] أخرجه ابن خزيمة ومن طريقه أبو نعيم عن محمد بن المثنىّ شيخ البخاري فيه فقال فيه : أنت أبو جهل. وكأنه من إصلاح بعض الرواة . وكذلك نطق بها يحيى القطان أخرجه الإسماعيلي من طريق المقدمي عن يحيى القطان عن التيمي فذكر الحديث ، وفيه : قال : أنت أبا جهل . قال المقدمي : هكذا قالها يحيى القطان . وقد وجهت الرواية المذكورة بالحمل على لغة من يثبت الألف في الأسماء الستة في كل حالة، كقوله : إن أباها وأبا أباها. وقيل : هو منصوب بإضمار (أعني) . وتعقبه ابن التين بأن شرط هذا الإضمار أن تكثر النعوت . وقال الداودي : كأن ابن مسعود تعمد اللحن ليغيظ أبا جهل كالمصغِّر له .. وما أبعد ما قال .. وقيل: إن قوله : (أنت) مبتدأ محذوف الخبر ، وقوله : (أبا جهل) منادى محذوف الأداة ، والتقدير : أنت المقتول يا أبا جهل . وخاطبه بذلك مقرعًا له ومتشفيًا منه ؛ لأنه كان يؤذيه بمكة أشد الأذى» . انتهى كلام ابن حجر رحمه

---

(١) فتح الباري ٧ / ٢٩٥ .

(٢) فتح الباري ٧ / ٣٢١ (الحديث ٤٠٢٠) .

(٣) مازال الكلام لابن حجر .

الله حول محل الشاهد في الحديث . وقد نقلته على الرغم من طوله نظراً لنفاسته ، حيث قد حوى أمرين مهمين :

الأول: تصحيح الرواية التي فيها الشاهد وتحقيق كونها من لفظ أنس رضي الله عنه .

الثاني : ذكر أربعة توجيهات نحوية لهذه الرواية .

وقد سبق السهيليُّ ابنَ حجر إلى التوجيهين الأول والرابع ، حيث قال أماليه[1] : «وأما قوله : (آنت أبا جهل ؟) بالنصب مع لفظ الاستفهام ، ففيه عندي وجهان : أحدهما : أن يكون على لغة من يقول : هذا أباك ، ومررت بأباك، مقصوراً، وأنشدوا :

إن أباها وأبا أباها قد بلغا في المجد غايتاها

وقالوا : مكره أخاك لا بطل .

والوجه الثاني : أن يكون منصوبًا على النداء مع الحذف للخبر، كأنه قال: آنت يا أبا جهل الذي كنت تفعل ما تقول» .

أما ابن مالك فقد أورد هذا الحديث في كتابه : شواهد التوضيح والتصحيح ، واكتفى بالتوجيه الأول ، حيث قال[2] - في حديثه عن لغة بني الحارث بن كعب - :

«ومن لغتهم أيضاً قصر الأب والأخ، كقول ابن مسعود رضي الله عنه لأبي جهل: (أنت أبا جهل)» . وقد أورد ابن هشام هذا الحديث شاهداً على لغة القصر في كتابه : تخليص الشواهد ، حيث قال : [3] «وشاهد القصر ما ثبت في صحيح

(١) أمالي السهيلي ١١٤ .

(٢) شواهد التوضيح ٩٧ .

(٣) تخليص الشواهد ٥٧ - ٥٨ .

البخاري من قوله : حدثنا يعقوب الرقي ، حدثنا ابن علية ، حدثنا سليمان التيمي ، حدثنا أنس قال : قال رسول الله ﷺ يوم بدر : ما صنع أبو جهل ؟ فانطلق ابن مسعود ، فوجده قد ضربه ابنا عفراء حتى بَرَد ، فقال له : أنت أبا جهل ؟ . قال ابن علية : قال سليمان : هكذا قالها أنس ، قال : أنت أبا جهل . قلتُ : فهذا من أوضح الأدلة ، وهو مما روي بلفظه لا بمعناه » . وممن ذكر الحديث شاهداً على رواية القصر: العيني[1] في شرحه لشواهد الأشموني . والخضري[2] في حاشيته على ابن عقيل . ولا شك في أن هذا التوجيه الذي اتفق عليه هؤلاء العلماء ، وهو حمل كلمة (أبا) الواقعة خبراً في الحديث على لغة القصر، أي الرفع بضمة مقدرة على الألف ، توجيه جيد وقوي وله شواهد كثيرة تعضده - وسترد لاحقًا -. كما أن التوجيه الآخر الذي ذكره السهيلي وابن حجر وهو الحمل على النداء وحذف الخبر ، توجيه له وجه لا بأس به. أما التوجيهان الآخران اللذان أوردهما ابن حجر فهما ضعيفان بعيدان.

[٢] حديث : (... أحرموا كلهم إلا أبو قتادة لم يحرم ....) [3]

جزء من حديث صحيح أخرجه البخاري رحمه الله ، وقد وردت فيه كلمة (أبو) بالواو مع أنها في محل نصب على الاستثناء ، لأنه مستثنى من كلام تام موجب ، فحقه النصب على المشهور . وقد أورد ابن مالك هذا الحديث في

---

(١) شرح شواهد الأشموني ١ / ٧١ (على حاشية الصبان) .

(٢) حاشية الخضري على ابن عقيل ١ / ٣٨ .

(٣) جزء من حديث صحيح أخرجه الإمام البخاري في صحيحه (فتح الباري ٤/ ٢٨ - ٣٠ ، الحديث رقم ١٨٢٤) . وانظر : شواهد التوضيح لابن مالك ٤١ - ٤٢ .

شواهد التوضيح [1] فقال :«البحث الثامن : في رفع المستثنى بعد (إلاّ) ، ومنها قول عبدالله بن أبي قتادة رضي الله عنهما : أحرموا كلهم إلا أبو قتادة لم يحرم .... ، قلت : حق المستثنى بـ (إلا) من كلام تام موجب أن ينصب ، مفرداً كان أو مكملاً معناه بما بعده . فالمفرد نحو : (الأخلاء يومئذ بعضهم لبعض عدو إلا المتقين)[2] والمكمل معناه بما بعده نحو : (إنا لمنجوهم أجمعين إلا امرأته قدرنا إنها لمن الغابرين) [3]. ولا يعرف أكثر المتأخرين من البصريين في هذا النوع إلا النصب ، وقد أغفلوا وروده مرفوعًا بالابتداء ثابت الخبر ومحذوفه . فمن ثابت الخبر قول ابن أبي قتادة : (أحرموا كلهم إلا أبو قتادة لم يحرم) ، فـ (إلا) بمعنى (لكن) و (أبو قتادة) مبتدأ، و(لم يحرم) خبره . ونظيره من كتاب الله تعالى قراءة ابن كثير وأبي عمرو : (ولا يلتفت منكم أحد إلا امرأتُك إنه مصيبها ما أصابهم)[4] ، فـ (امرأتُك) مبتدأ والجملة بعده خبره ....» . وقد وجّه ابن مالك رفع كلمة (أبو) في هذا الحديث بأنه على الابتداء وما بعده خبره ، و(إلا) بمعنى (لكن)، وأن ذلك خلاف المشهور من مذهب البصريين . ولم يشر للتوجيه الثاني المحتمل وهو أن تكون كلمة (أبو) منصوبة على الاستثناء ولزمتها الواو على الحكاية . وهو التوجيه الذي أشار إليه ابن حجر في فتح الباري [5] وهو يشرح هذا الحديث ، فقد نقل ابن حجر

(١) شواهد التوضيح ٤١ - ٤٢ .

(٢) الآية ٦٧ من سورة الزخرف .

(٣) الآيتان ٥٩ ، ٦٠ من سورة الحجر .

(٤) الآية ٨١ من سورة هود .

(٥) فتح الباري ٤ / ٢٨ - ٣٠ (الحديث رقم ١٨٢٤) .

كلام ابن مالك المتقدم كله ، وبعد نهايته أورد التوجيه الثاني المحتمل فقال : «ومن توجيه الرواية المذكورة وهي قوله : (إلا أبو قتادة) أن يكون على مذهب من يقول : (علي بن أبو طالب)» . أي : على الحكاية .

ولا شك في أن الحمل على الابتداء - كما ذكر ابن مالك - أقوى من مسألة الحكاية نظراً لكثرة الشواهد عليه من القرآن والسنّة ، وهي الشواهد التي أورد بعضها ابن مالك وفيها ما لا يحتمل الحكاية ولا تحسن فيه .

وقد عرض أبو حيان في البحر المحيط[1] هذه المسألة وهي حكم المستثنى بـ (إلاّ) من كلام تام موجب عند توجيهه لقراءة الرفع الشاذة : (فشربوا منه إلا قليلٌ منهم)[2] ، وذكر أن الزمخشري وجه الرفع هنا بالإتباع على تأويل الموجب بالمنفي ، كأنه قيل فلم يطيعوه إلا قليلٌ منهم ، ثم رد عليه بقوله : «وما ذهب إليه الزمخشري من أنه ارتفع ما بعد (إلاّ) على التأويل هنا دليل على أنه لم يحفظ الإتباع بعد الموجب ، فلذلك تأوله ، ونقول : إذا تقدم موجب جاز في الذي بعد (إلاّ) وجهان : أحدهما : النصب على الاستثناء وهو الأفصح . والثاني : أن يكون ما بعد (إلاّ) تابعًا لإعراب المستثنى منه، إنْ رفعًا فرفع، أو نصبًا فنصب ، أو جراً فجر ، فتقول : قام القوم إلا زيدٌ ، ورأيت القوم إلا زيداً ، ومررت بالقوم إلا زيدٍ . وسواء كان ما قبل (إلا) مظهراً أو مضمراً ، واختلفوا في إعرابه، فقيل : هو تابع على أنه نعت لما قبله .. ومنهم من قال إن النحويين يعنون بالنعت هنا عطف البيان .. وهذه المسألة مستوفاة في علم النحو وإنما أردنا أن ننبه على أن تأويل الزمخشري هذا

(١) البحر المحيط ٢ / ٢٦٦ .

(٢) الآية ٢٤٩ من سورة البقرة ، وهي قراءة عبدالله وأبيّ والأعمش ، كما ذكر أبو حيان .

الموجب بمعنى النفي لا نضطر إليه ، وأنه كان غير ذاكر لما قرره النحويون في الموجب» . انتهى كلام أبي حيان .وكثيراً ما يعرض النحاة بعض شواهد هذه المسألة في مبحث الوصف بـ (إلاّ)[1] وسيأتي طرف من ذلك في باب جمع المذكر السالم عند الكلام على الحديث : (الناس كلهم هالكون إلا العاملون ..) .

[٣] حديث : «من محمد رسول الله إلى المهاجر بن أبو أمية» [2]

حديث نبوي مشهور تتناقله كتب الغريب ؛ لكثرة ما فيه من الألفاظ الغريبة ، ويعرف في كتب الغريب وغيرها بحديث وائل بن حُجر الحضرمي . ومحل الشاهد في هذا الحديث في كلمة (أبو)، فمع أنها في محل جر بالإضافة، وحقها أن تجر بالياء ؛ لأنها مضاف إليه ومستوفية للشروط ، إلا أنها جاءت بالواو . وقد اتفق العلماء الذين تطرقوا إلى توجيهها على أنها جاءت على الحكاية نظراً لشهرة هذه الكنية وغلبتها على صاحبها ، فهي إذن معربة بحركة مقدرة ، وليس بالحروف الذي هو إعرابها الأصلي المشهور .

---

(١) انظر : سيبويه ١/ ٣٧٠ (بولاق) والمقتضب ٤/ ٤٠٨ - ٤٠٩ ، والرضي على الكافية ٢٤٧/١ .

(٢) هذا النص مطلع كتاب النبي ﷺ إلى المهاجر بن أبي أمية المخزومي شقيق أم سلمة رضي الله عنهما في شأن وائل بن حجر رضي الله عنه ، وهو حديث طويل متعدد الروايات وحافل بالألفاظ الغريبة ، وهو مذكور - على اختلاف في الطول والقصر - في عدة كتب منها : غريب الحديث للخطابي ١ / ١٤٨ - ١٥٢ ، والفائق للزمخشري ١/ ١٤ ، والنهاية لابن الأثير ١/ ٢٠ ، ومنال الطالب لابن الأثير ٦٤ - ٧٨ ، وشرح التحفة ١٢٩ وقد خرجه محقق منال الطالب ٦٦ الدكتور محمود الطناحي من عدة كتب وهي : طبقات ابن سعد ١/ ٣٤٩ ومجمع الزوائد ٩/ ٣٧٣ ، والعقد الفريد ٤٨/٢، والاستيعاب ١٥٦٢ ، وأسد الغابة ٥ / ٤٣٥ ، والإصابة ٦ / ٣١٢ . وقد رجعت لأغلبها فوجدت فيها طرفًا من الحديث دون محل الشاهد .

وممن قال بذلك من العلماء : الخطابي [١] ، والزمخشري [٢]، وابن الأثير في كتابيه[٣] . وابن الوردي[٤] . وغيرهم إلا أن ابن الوردي ذكر توجيهًا آخر ورجحه . يقول الخطابي : «وقوله : إلى المهاجر بن أبو أمية . فقد كان حقه أن يقال: ابن أبي أمية ، لأنه مضاف إلى أبيه ، ولكن لاشتهاره ترك على حاله ، كما قيل : علي بن أبو طالب» . ويقول الزمخشري : «أبو أمية : ترك في حال الجر على لفظه في حال الرفع ، لأنه اشتهر بذلك وعُرف، فجرى مجرى المثل الذي لا يغيّر . وكذلك قولهم : علي بن أبو طالب ، ومعاوية بن أبو سفيان» . ويقول ابن الأثير في النهاية : «حقه أن يقول : ابن أبي أمية ، ولكنه لاشتهاره بالكنية ولم يكن له اسم معروف غيره لم يُجَرّ، كما قيل : علي بن أبو طالب» . وقال ابن الأثير كلامًا قريبًا من هذا في كتابه : منال الطالب . ويقول ابن الوردي : «وأما ما وجد بيد اليهود من خط علي رضي الله عنه ما صورته : (كتب علي بن أبو طالب) فقيل هو على الحكاية . وعليه حديث وائل بن حجر : من محمد رسول الله إلى المهاجر بن أبو أمية . وعندي أن الواو في (أبو) هنا إنما هي تنبيه على الأصل في الخط ولم ينطق بها في اللفظ كالواو في الصلوة والزكوة ، فاعرفه فهو حسن» انتهى كلام ابن الوردي رحمه الله .

وهذا الوجه الذي رآه ابن الوردي حسنًا ، أراه بعيداً ؛ لأن وجه الشبه بين الصلاة والزكاة ، وأبو ، بعيد جداً ؛ لأن الصلاة والزكاة لهما نطق واحد معروف

---

(١) غريب الحديث ١/١٥٢ .

(٢) الفائق ١ / ١٤ .

(٣) النهاية ١ / ٢٠ ، ومنال الطالب ٦٧ .

(٤) شرح التحفة الوردية ١٢٩ .

لا يتغير مهما اختلفت كتابتهما ، كما أن رسمهما بالواو رسم قرآني معروف يلتزم به ولا يقلّد . أما كلمة (أبو) فمن الغريب أن تكتب بالواو وتنطق بالياء، لغرابة ذلك وعدم الدليل عليه . والله أعلم .

[٤] حديث : (... أليس ذو الحجة ؟) [١]

جزء من حديث صحيح أخرجه البخاري رحمه الله من حديث أبي بكرة رضي الله عنه قال : «خطبنا النبي ﷺ يوم النحر قال : أتدرون أي يوم هذا ؟ قلنا: الله ورسوله أعلم . فسكت حتى ظننا أنه سيسميه بغير اسمه . قال: أليس يومَ النحر؟ قلنا: بلى. قال: أي شهر هذا ؟ قلنا: الله ورسوله أعلم. فسكت حتى ظننا أنه سيسميه بغير اسمه ، فقال : أليس ذو الحجة ؟ قلنا : بلى ....» [٢] إلى آخر الحديث .

ومحل الشاهد في الحديث كلمة (ذو) فقد جاءت بالواو مع أن المتبادر أنها في محل نصب خبر (ليس) ، واسمها ضمير مستتر يعود على الشهر ، والتقدير : أليس هو أي الشهر ذا الحجة ؟ . ويقوي ذلك أن كلمة (يوم) المماثلة لها في السياق والتي وردت قبلها في قوله : (أليس يومَ النحر ؟) قد رويت بالنصب ، كما نص على ذلك ابن حجر [٣] بقوله : «قوله : (أليس يومَ النحر ؟) : بنصب (يوم) على أنه خبر (ليس) ، والتقدير : أليس اليومُ يومَ النحر ؟ . ويجوز الرفع على أنه اسم (ليس) ، والتقدير : أليس يومُ النحر هذا

---

(١)(فتح الباري ٣ / ٥٧٣ - ٥٧٦ الحديث رقم ١٧٤١) . وانظر : شواهد التوضيح لابن مالك ٣٥ .

(٢) فتح الباري ٣ / ٥٧٣ ، الحديث رقم ١٧٤١ .

(٣) فتح الباري ٣ / ٥٧٥ - ٥٧٦ .

اليوم ؟ ، والأول أوضح . لكن يؤيد هذا الثاني قوله : (أليس ذو الحجة ؟) ، أي : أليس ذو الحجة هذا الشهر ؟» . فقد نص ابن حجر على أن التوجيه الأول وهو النصب على الخبرية لـ(ليس) أوضح ، لكنه رأى أن رفع (ذو) في الجملة الثانية يؤيد التوجيه الثاني وهو الرفع على الاسمية لـ (ليس) ، على الرغم من ضعفه . وعندي أنه يمكن اختيار التوجيه الأول الأقوى وهو النصب على الخبرية (ليس) في الموضعين ، وتكون (ذو) جاءت بالواو على الحكاية . وهذا التوجيه قويّ في نظري وإن لم يذكره ابن حجر، ولا ابن مالك حينما تطرق إلى هذا الحديث في شواهد التوضيح [1] فقال : «ومما يتعين كونه من هذا النوع - أي حذف خبر الناسخ لأنه ضمير متصل - قول النبي ﷺ: (أليس ذو الحجة؟) بعد قوله : (أي شهر هذا ؟) والأصل : أليسه ذو الحجة ؟» .

[٥] حديث : (إلى شعب فيه ماء يقال له ذا قرد) [2]

جزء من حديث صحيح طويل أخرجه البخاري ومسلم وأحمد وغيرهم . ومحل الشاهد فيه مجيء (ذا) بالألف ، مع أن الوجه أن تكون بالواو ؛ لأنها نائب فاعل . وقد جاءت بالواو على الأصل في مسند أحمد [3] ، وجاءت بالألف - كما هي هنا - في صحيح مسلم [4] ، وعلق عليها المحقق الشيخ

---

(١) شواهد التوضيح ٣٥ .

(٢) (فتح الباري ٧ / ٤٦٠ ، الحديث رقم ٤١٩٤) ومسلم (٣ / ١٤٣٢ - ١٤٣٨ ، الحديث رقم ١٨٠٦ ، ١٨٠٧) ، وأحمد (٤ / ٥٣ ، الحديث رقم ١٦٥٨٧) وغيرهم . وانظر : إعراب الحديث للعكبري ص ٩٩ بتحقيق نبهان ، وص ١٢٦ بتحقيق الشاعر .

(٣) مسند أحمد ٤ / ٥٣ ، الحديث رقم ١٦٥٨٧ .

(٤) صحيح مسلم ٣ / ١٤٣٨ ، الحديث رقم ١٨٠٧ .

محمد فؤاد عبدالباقي بقوله : «ذا قرد : هكذا هو في أكثر النسخ المعتمدة (ذا قرد) ، وفي بعضها : (ذو قرد) وهو الوجه» . وجاء في صحيح البخاري [1] بصورة لا شاهد فيها ولا إشكال وهي قوله : «وكانت لقاح رسول الله ﷺ ترعى بذي قرد» . لكن ابن حجر وهو يشرح الحديث أورد روايةً لمسلم فيها شاهد آخر، وهي قوله [2] : «.. فعدلوا قبل غروب الشمس إلى شعب فيه ماء يقال له (ذِي قرد) فشربوا منه وهم عطاش» . فقد جاءت فيها (ذي) بالياء مع أنها نائب فاعل.

فرواية أحمد - إذن - واضحة لا تحتاج إلى توجيه ، ومثلها رواية البخاري، أما رواية مسلم الأولى (ذا) ، بالألف ، وروايته الثانية التي أوردها ابن حجر (ذي) بالياء ، فتحتاجان إلى توجيه .

فالرواية الأولى : قال فيها العكبري في إعراب الحديث [3] : «وقع في هذه الرواية (ذا) بالألف، والوجه الرفع، كما قال تعالى: ﴿**يقال له إبراهيمُ**﴾[4]، ويبعد أن يجعل (له) في موضع رفع قائمًا مقام الفاعل، ويكون (ذا) مفعولا، لأن (ذا) مفعول صحيح فلا يقام مقام الفاعل غيره ، فإن كانت الروايات كلها كذا جاز أن يكون سماه (ذا قرد) بالألف في كل حال، ويجوز أن يحمل (يقال) على (يُسمّى)» .. ذكر العكبري لهذه الرواية ثلاثة توجيهات، أجاز اثنين منها، واعترض على الثالث .. فالتوجيه الأول الذي أجازه هو أن يكون (ذا

---

(١) فتح الباري ٧ / ٤٦٠ ، الحديث رقم ٤١٩٤ .

(٢) فتح الباري ٧ / ٤٦٢ .

(٣) إعراب الحديث ص ٩٩ بتحقيق نبهان ، وص ١٢٦ بتحقيق الشاعر .

(٤) الآية ٦٠ من سورة الأنبياء .

قرد) بالألف على كل حال ، فحكي كما هو .

والوجه الثاني الذي أجازه هو أن يكون (ذا) منصوبًا على المفعولية ، وذلك بحمل (يقال) على (يسمَّى) .

أما التوجيه الثالث الذي اعترض عليه فهو أن يجعل الجار والمجرور (له) نائب فاعل ، ويكون (ذا) منصوبًا على المفعولية . وهذا التوجيه مقبول عند الكوفيين والأخفش، ولهم عليه شواهد ، وممنوع عند البصريين ؛ بحجة عدم جواز إنابة غير المفعول به مع وجود المفعول به ولو كان متأخراً [1] .

وعندي أن التوجيهين الأول والثالث مقبولان ومحتملان . أما التوجيه الثاني وهو حمل (يقال) على (يسمّى) فبعيد ، لأن إجراء الكلام على الظاهر الملفوظ به ممكن ، فلا يحسن توسيع باب الحمل والتضمين ؛ لأنه لا حدود له .

أما الرواية الثانية : التي أوردها ابن حجر عن مسلم وهي (ذي قرد) بالياء فأقرب توجيه لها عندي هو الحمل على الحكاية .

[٦] حديث ، (نهى عن قتل حيّات البيوت إلا الأبتر وذو الطفيتين) [2]

جزء من حديث صحيح أخرجه مسلم وأحمد وغيرهما ، لكن الرواية التي اطلعتُ عليها عندهما (وذا الطفيتين) بالنصب ، فلا شاهد فيها . وأما

---

(١) التصريح ١ / ٢٩٠ - ٢٩١ .

(٢) صحيح مسلم ٤ / ١٧٥٢ - ١٧٥٥ (رقم الحديث ٢٢٣٢ ، ٢٢٣٣) وأحمد في مسنده ٦ / ٢٩ (رقم الحديث ٢٤٠٥٦) وغيرهما . وانظر : إعراب الحديث للعكبري ص ١٩٢ (بتحقيق النبهان) وص٢٢١ (بتحقيق الشاعر) ، وتعليق الفرائد للدماميني ٦/ ٣٣ .

رواية الرفع التي معنا (وذو الطفيتين) فقد أوردها العكبري في إعراب الحديث[1] وقال فيها : «وقع في هذه الرواية : (وذو الطفيتين) بالواو ، وهو مرفوع ، والقياس أن يكون هو والأبتر منصوبين ، لأنه استثناء من موجب أو منفي في المعنى ، ولكن المقدر في المعنى منصوب، لأن التقدير : لا تقتلوا حيات البيوت إلا الأبتر ، فأما الرفع فوجهه على شذوذه أن يقدر له ما يرفعه ، والتقدير: لكن يُقتل ذو الطفيتين والأبتر، وعلى هذا يجوز نصبه على أصل باب الاستثناء ، ورفعه على ما قدرنا، ومثل هذا قول الفرزدق :

وعض زمان يابن مروان لم يدع من المال إلا مسحتًا أو مجلفُ

فـ (مجلف) مرفوع على تقدير : بقي مجلف ، و(مسحتًا) بالنصب على أصل الباب ، ويروى (مسحتُ) بالرفع على ما قدرنا . وفي لفظ آخر : (أمر بقتل الأبتر وذو الطفيتين) الوجه : (وذي) معطوفًا على لفظ الأبتر ، ويروى: (ذو) بالواو عطفًا على موضع الأبتر ، والتقدير : أمر بأن يُقتل الأبتر وذو الطفيتين» . انتهى كلام العكبري .

ويمكن أن توجه الروايتان اللتان أوردهما العكبري لهذا الحديث وهما روايتا (ذو) بالواو ، بالحمل على الحكاية والإعراب بحركة مقدرة وليس بالحروف .

وللرواية الأولى وهي رواية الاستثناء توجيه آخر وهو التوجيه الذي ذكره ابن مالك في مسألة سابقة في حديث أبي قتادة : (أحرموا كلهم إلا أبو قتادة لم يحرم) ، وهو أن (إلا) بمعنى (لكن) وما بعدها مرفوع على الابتداء ، وقد

(١) إعراب الحديث ص ١٩٢ تحقيق النبهان وص ٢٢١ تحقيق الشاعر .

مضى ذلك مفصلاً بشواهده وهو ينطبق على الحديث الذي معنا ويمكن أن يحمل عليه .

وقد ذكر الروايتين أيضًا ابن مالك في شرح التسهيل [١] ، في موضعين مختلفين .

[٧] حديث : (نزلنا على خالٍ لنا ذو مالٍ وهيئة) [٢]

جزء من الحديث الطويل لأبي ذر الغفاري رضي الله عنه الذي يحكي فيه قصة إسلامه، وقد أخرجه الإمام أحمد في مسنده[٣]، لكن الرواية التي في المسند ليس فيها شاهد، فقد جاءت فيها (ذو) بالياء هكذا: (ذي مالٍ وذي هيئة)، وهو المتعين ؛ لأنها صفة لكلمة (خالٍ) المجرورة بـ (على)، فتكون مجرورة بالياء على الأصل . ومحل الشاهد هنا الرواية التي جاءت فيها (ذو) بالواو ، مع أنها صفة لكلمة (خالٍ) المجرورة بـ (على)، وقد أورد هذه الرواية العكبري في إعراب الحديث [٤]، أخذاً من جامع المسانيد لابن الجوزي [٥] . ووجهها بقوله : «كذا وقع في هذه الرواية، والوجه فيه أن تقدر له مبتدأ، أي : هو ذو مال» . فيكون ذلك من باب قطع النعت ، وعندي أنها تحتمل توجيها آخر لكنه

---

(١) شرح التسهيل ٢/ ٢٨٠ ، ٣ / ١٢١ .

(٢) جزء من حديث طويل أخرجه الإمام أحمد في مسنده عن أبي ذر الغفاري رضي الله عنه . انظر مسند أحمد ٥/ ١٧٤ ، الحديث رقم ٢١٥٦٥ ، وجامع المسانيد لابن الجوزي ١ / ١٥٦ (مخطوط) ، وإعراب الحديث للعكبري ص٥٨ (بتحقيق نبهان) ، وص ٩٢ (بتحقيق الشاعر) .

(٣) مسند أحمد ٥/ ١٧٤ .

(٤) إعراب الحديث ص ٥٨ (بتحقيق نبهان) وص ٩٢ (بتحقيق الشاعر) .

(٥) جامع المسانيد ١ / ١٥٦ (مخطوط) .

بعيد وضعيف ، وهو الحمل على الحكاية ، وسبب بعده وضعفه أن الحكاية قد يكثر الحمل عليها في (أبو طالب) ونحوه من الكنى التي اشتهرت حتى صارت كالأعلام التي تلزم صورة واحدة ، وذلك بعيد في (ذو) وإن كان غير ممتنع. وقد أورد الحديث بهذه الرواية (ذو) ابن مالك في شرح التسهيل[1]، وجعله من باب قطع النعت .

[٨] حديث : (من تعزى بعزاء الجاهلية فأعضوه بهنِ أبيه ولا تكنوا) [2]

هذا الحديث الشريف حديث مشهور ومتداول ، وقل أن يخلو منه كتاب نحوي عند الحديث عن إعراب الأسماء الستة واللغات الواردة فيها . ويستشهدون به على لغة النقص في كلمة (الهَنُ) ، أي حذف اللام والإعراب بالحركات الظاهرة مع أنه مستوفٍ لشروط الإعراب بالحروف ، إلا أن لغة النقص فيه أفصح من الإتمام وهو الإعراب بالحروف . فهو هنا مجرور بالباء وعلامة جره الكسرة ، ولو جاء على لغة الإتمام لصار : (بهني أبيه) فتكون الياء، علامة جره . والعلماء مجمعون على أن لغة النقص فيه أفصح من غيرها [3] .

---

(١) شرح التسهيل ٣ / ٣١٩ .

(٢) حديث صحيح ، رواه البخاري في الأدب المفرد ٩٦٣ ، وأحمد في المسند ٥ / ١٣٦ وغيرهما ، وذكره الشيخ الألباني في سلسلة الصحيحة ١ / ٤٧٧ (برقم ٢٦٩) وخرجه تخريجًا جيداً وذكر له عدة طرق . وانظر : الفائق ٢ / ٤٢٤ ، والنهاية ٣ / ٢٥٢ ، وشرح التسهيل لابن مالك ١/ ٤٤ ، وشرح التحفة ١٢٦ ، وشرح المرادي ١/ ٧٢ ، وتخليص الشواهد ٦٤ ، وتعليق الفرائد ١ / ١٤٥ ، والتصريح ١ / ٦٤ ، والصبان ١ / ٦٩ .

(٣) انظر : شرح التسهيل لابن مالك ٤٤/١ ، وشرح قصيدة كعب بن زهير لابن هشام ١٠٢ - ١٠٣، والتصريح ٦٤/١.

[٩] قال علي بن أبي طالب رضي الله عنه : (من يطل هَنُ أبيه ينتطق به) [١]

هذا الأثر كالحديث السابق في محل الشاهد ووجه الاستشهاد ، وهما يردان معًا في الغالب شاهدين على لغة النقص في كلمة (الهنُ) وهي اللغة الفصحى والمشهورة فيه . وكلمة (هنُ) هنا مرفوعة على الفاعلية وعلامة الرفع الضمة الظاهرة ، ولو جاء بها على لغة الإتمام لقال : (من يطل هنو أبيه) ، لكنها جاءت على الأشهر والأكثر .

[١٠] جاء في الأثر : (كتب علي بن أبو طالب رضي الله عنه) [٢]

وردت هذه العبارة في نص نقلته عن ابن الوردي[٣] في الكلام عن حديث وائل بن حجر السابق وهو : (من محمد رسول الله إلى المهاجر بن أبو أمية) ، ونص كلام ابن الوردي هو : «وأما ما وجد بيد اليهود من خط علي رضي الله عنه ماصورته : (كتب علي بن أبو طالب) فقيل هو على الحكاية ، وعليه حديث وائل ابن حجر ....» إلى آخر كلام ابن الوردي ، وقد نقلته في الكلام عن الحديث السابق ، وعلقت عليه ، وفصلت القول في مثله فلا داعي للإعادة .

---

(١) ينسب هذا الأثر لعلي بن أبي طالب رضي الله عنه ، وقد جرى مجرى المثل، فتردد ذكره في كتب الأمثال ، مثل : مجمع الأمثال ٣ / ٣١١ ، وجمهرة الأمثال ٢/ ٢٥٤ ، والمستقصى ٢ / ٣٦٣ (وروايته في الأخيرين : أير أبيه) فلا شاهد فيه . وقد ورد شاهداً بنصه الذي معنا في : الصحاح ٦ / ٢٥٣٦ (هنو) ، والتخمير ١ / ٢٠٦ ، وشرح التسهيل ١ / ٤٤ .

(٢) انظر : حواشي حديث وائل بن حجر السابق ، وانظر : معاني القرآن للفراء ٣ / ١١٤ .

(٣) شرح التحفة الوردية ١٢٩ .

[١١] قال أبو حنيفة رحمه الله : (... ولو رماه بأبا قبيس) [١]

هذا النص من كلام الإمام الفقيه أبي حنيفة النعمان، إمام المذهب الحنفي ويرد في قصة له مع أبي عمرو بن العلاء ، أوردها الزجاجي في مجالس العلماء[٢] بالسنَد ، وورد النص في غيره من الكتب الموضحة في الحاشية الأولى ، ولم أورد هذا النص على سبيل الاستشهاد أو الاحتجاج ؛ لأن الإمام أبا حنيفة ليس بعربي من أهل الاحتجاج ، وإنما أوردته لأن بعض العلماء أوردوه ودافعوا عنه وحملوه على لغة القصر ، ومن العلماء من أورده على أنه من اللحن كما فعل الجاحظ في البيان والتبيين، وابن عبدربه في العقد الفريد، والزجاجي في مجالس العلماء . وممن أورده مثالاً للغة القصر الأنباري في الإنصاف ، والخضري في حاشيته على ابن عقيل ، وممن أورده لذلك ودافع عن الإمام في اتهامه باللحن ابن هشام في تخليص الشواهد ، والعيني في شرح شواهد الأشموني . حيث قال ابن هشام : «ولم يطلع ابن عبدربه على لغة القصر في (الأب) مع شهرتها، فلحّن بعض الأئمة في قوله : ولو ضربه بأباقبيس» . وقال العيني - وهو يتحدث عن لغة القصر وشواهدها : «وهذا يؤيد صحة ما وروي عن الإمام أبي حنيفة رضي الله عنه من قوله : لا، ولو رماه

---

(١) ورد مطولاً مسنداً عند الزجاجي في مجالس العلماء ١٨١ (كما في الحاشية التالية) ، وورد مختصراً في البيان والتبيين ٢ / ٢١٢ ، والعقد الفريد ٢/ ٢٧٨ ، والانصاف ١/ ١٨ ، وتخليص الشواهد ٦١ ، وشواهد العيني على الأشموني ١/ ٧١ ، وحاشية الخضري على ابن عقيل ١/ ٣٨.

(٢) قال الزجاجي في المجلس رقم (١١٠) ص١٨١ : «حدثنا عبدالله بن سليمان بن عمر بن شبة عن يزيد بن خلاّد الأرقط عن أبي عمرو بن العلاء، أنه سمع أبا حنيفة يبطل القود إلا ما كان قتلاً بحديد، فقال له أبو عمرو : أرأيت إن ضربه بكذا، أرأيت إن ضربه بكذا ؟ قال : لو ضربه بأبوقبيس لم يكن عليه قود . فقال أبو عمرو : هذا كلام شنع . قال : وما الشنع ؟ قال : ولا تعرف الشنع أيضًا ؟ !» .

بأباقبيس . حيث لم يقل : بأبي قبيس ، وأن هذه لغة صحيحة ، وأنه ليس بخطأ كما زعمه بعض المتعصبين حتى لحنوا الإمام في ذلك بجهلهم وإفراطهم في تعصبهم». وقد ورد في رواية الزجاجي السابقة للخبر: «بأبو قبيس» بالواو في (أبو) ، وهذه الرواية لا وجه لها إلا الحكاية أو اللحن.

[١٢] قالت العرب : (مكره أخاك لا بطل) [١]

هذا المثل يروى بروايتين :

الأولى : مكره أخوك لا بطل . برفع كلمة (أخوك) بالواو . وهذه روايته في كتب الأمثال المذكورة في الحاشية، ولا شاهد فيه على هذه الرواية ؛ لأنه جاء على الأصل وعلى القاعدة في إعراب الأسماء الستة بالحروف إذا استوفت الشروط .

الثانية : مكره أخاك لا بطل . بإثبات الألف في كلمة (أخاك) ورفعها بضمة مقدرة على لغة القصر. وهذه روايته في كتب النحو، ولذلك يستشهدون به على لغة القصر في كلمة (أخ) .

وكلمة (أخاك) في المثل لا تحتمل إلا الرفع على أي حال :

---

(١) مثل مشهور ، قيل إن أول من قاله أبو حنش خال بيهس ، وقيل عمرو بن العاص رضي الله عنه ، وقيل غيرهما . وتفصيل ذلك وقصته في كتب الأمثال، ومنها : أمثال العرب للضبي ١١٢، والفاخر ٦٢، وجمهرة العسكري ٢ / ٢٤٢ ، ومجمع الأمثال ٣/ ٣٤١ ، والمستقصي ٢/ ٣٤٧ ، والبيان والتبيين ١ / ١٦٢ ، ٤ / ١٧ .

وهو شاهد نحوي مشهور متداول في كتب النحو ، ومنها : ثمار الصناعة ٢١٧ ، وشرح التسهيل لابن مالك ١/ ٤٥، وشرح التحفة ١٢٨ ، والبسيط لابن أبي الربيع ١/ ١٩٠ ، وأمالي السهيلي ١١٤ ، وشرح الألفية للمرادي ١/ ٧٦، والمغني لابن هشام ٢٨٦ ، ٥١٢ ، وتخليص الشواهد ٦١، وشرح شذور الذهب ٢٢٥ ، والتصريح ١ / ٦٥ ، والأشموني مع الصبان ١ /٧١ وغيرهما كثير .

إما على أنها مبتدأ مؤخر، و(مكره) خبر مقدم . وهذا الإعراب هو الأولى والأسلم .

أو على أنها نائب فاعل سد مسد الخبر ، و(مكره) مبتدأ ، وهو العامل فيها، وهذا على رأي الكوفيين والأخفش [١] الذين يجيزون أن يرفع الوصف فاعلاً أو نائب فاعل، وهو لم يعتمد على نفي أو استفهام . بينما يمنع ذلك البصريون ، ويوجبون التوجيه الأول .

[١٣] قال هديل بن هبيرة ، (إذا عز أخاك فهن) [٢]

كلمة (أخاك) في هذا المثل فاعل مرفوع بضمة مقدرة على الألف ، وقد جاء على لغة القصر في هذه الرواية، وهي رواية الجاحظ في البيان والتبيين[٣]، وهي محل الشاهد عنده حيث قال - بعد كلام طويل - : «وأصحاب هذه اللغة لا يفقهون قول القائل : (مكره أخاك لا بطل) و : (إذا عز أخاك فهن) . ومن لم يفهم هذا لم يفهم قولهم : ذهبت إلى أبو زيد ، ورأيت أبي عمرو» . وقد علّق الأستاذ عبدالسلام هارون رحمه الله في الحاشية على هذا المثل بقوله : «جاء هذا المثل وسابقه على لغة من يعرب الأب والأخ إعراب المقصور مطلقًا». وعلق على المثالين اللذين بعده بقوله : «هذا على الحكاية» .

---

(١) انظر : التصريح ١ / ١٥٧ .

(٢) قائل هذا المثل هذيل بن هبيرة التغلبي ، وله قصة مشهورة توردها كتب الأمثال : انظر : أمثال العرب للضبي ١٣٧ ، والفاخر ٦٤ ، وجمهرة العسكري ١ / ٦٥ ، ومجمع الأمثال ١ / ٣٥ ، والوسيط ٤١ ، والمستقصى ١/ ١٢٥ ، وفصل المقال ٢٣٥ ، والبيان والتبيين ١/ ١٦٢ ، والكامل للمبرد ٤ / ٧٢ ، ولسان العرب ٧ / ٢٤٣ (عزز) .

(٣) البيان والتبيين ١ / ١٦٢ .

ولا شك في أن رواية الجاحظ لهذا المثل لا تحتمل إلا توجيهًا واحداً وهو حمله على لغة القصر .لكن هذه الرواية ليست المشهورة ، حيث لم أجدها إلا عند الجاحظ - في ما اطلعت عليه من مراجع - أما بقية المراجع المذكورة في الحاشية الأولى ، وأغلبها من كتب الأمثال ، فكلها ترويه هكذا : (إذا عز أخوك فهن) برفع (أخوك) بالواو ، على الأصل والقاعدة ، فليس فيه شاهد على هذه الرواية .

[١٤] قال الراجز : (إن أباها وأبا أباها) [١]

هذا الرجز من أشهر الشواهد التي خرجت فيها كلمة (أب) عن اللغة المشهورة وهي الإعراب بالحروف عندما تكون مستوفية للشروط، وقل أن يخلو منه كتاب من كتب النحو عند الحديث عن إعراب الأسماء الستة . وتكاد تتفق كلمة العلماء - قديمًا وحديثًا - على أن هذا الشاهد قد جاء على لغة قوم من العرب يلزمون (الأب والأخ والحم) من الأسماء الستة الألف في الرفع والنصب والجر مع استيفائها لشروط الإعراب بالحروف وكذلك المثنى . وهذه اللغة تعرف

(١) ينسب هذا الرجز إلى رؤبة بن العجاج ، وينسب إلى أبي النجم ، وينسب لرجل من بني الحارث ، وهو من الشواهد المشهورة، ويرد ضمن مقطوعة مكونة من عدة أبيات، وفيها عدد من الشواهد على هذه اللغة سترد تباعًا بحول الله . انظر : ديوان أبي النجم ٢٢٧ وملحق ديوان رؤبة ١٦٨ ، والخزانة ٣ / ١٩٩ ، ٣٣٧ (بولاق) ، وسر صناعة الإعراب ٢ / ٧٠٥ ، والإنصاف ١ / ١٨ ، وأسرار العربية ٤٦ وثمار الصناعة ٢١٦ ، وأمالي السهيلي ١١٤ ، وشرح التسهيل لابن مالك ١ / ٤٥ وشرح الكافية للرضي ٢ / ١٧٢ وتعليق الفرائد ١ / ٢٠٣ ، وابن يعيش ١ / ٥٣ ، ٣ / ١٢٩ ، والمقرب ٢ / ٤٧ ، وشرح التحفة ١٢٧ ، وشرح شذور الذهب ٤٨ ، وتخليص الشواهد ٥٨ ، ورصف المباني ١١٧ ، ٣١١ ، وشرح شواهد المغني للسيوطي ١ / ١٢٧ ، والمقاصد للعيني ١ / ١٣٣ ، ٣ / ٦٣٦ ، والتصريح ١ / ٦٥ ، الدرر ١ / ١٢ .

بلغة القصر وتنسب إلى عدة قبائل عربية ، ومن أشهر من نسبت له بنو الحارث ابن كعب، وقد نسبها لهم : ابن عباس[١] والكسائي[٢] وأبو زيد[٣] والأخفش[٤] والفراء[٥] وابن قتيبة[٦] وابن فارس[٧] وابن جني[٨] وابن خالويه[٩] والجوهري[١٠] وغيرهم ممن جاء بعدهم وعرض لهذا البيت وهذه اللغة . ونسب أبو الخطاب الأخفش[١١] هذه اللغة إلى كنانة ، ونسبها ابن درستويه إلى بني العنبر وبني الهجيم مع بني الحارث ، ونسبها ابن جني إلى بطن من ربيعة ، ونسبها الكسائي[١٢] إلى زبيد وخثعم وهمدان مع بني الحارث ، ونسبها بعض العلماء[١٣] إلى قبائل أخرى غير ما ذكر منهم : مراد وعذرة . والشاهد في هذا البيت إنما يتعين في كلمة (أباها) الثالثة ؛ لأنها في محل جر بالإضافة ، فلو كانت معربة بالحروف على الأصل لصارت : (أبيها) . أما كلمة (أباها)

---

(١) زاد المسير ٥ / ٢٩٨ .

(٢) تخليص الشواهد ٥٨ .

(٣) النوادر ٢٥٩ .

(٤) معاني القرآن ١ / ١١٣ .

(٥) معاني القرآن ٢ / ١٨٤ .

(٦) تأويل مشكل القرآن ٥٠ .

(٧) الصاحبي ٢٩ .

(٨) سر الصناعة ٢ / ٧٠٤ .

(٩) ليس في كلام العرب ٣٣٤ .

(١٠) الصحاح ٦ / ٢٤٣٨ .

(١١) مجاز القرآن ٢ / ٢١ ، وتخليص الشواهد ٥٨ .

(١٢) شرح الكافية الشافية ١ / ١٩٠ .

(١٣) البحر المحيط ٦ / ٢٥٥ .

الأولى و(أبا) الثانية فإنهما في محل نصب، فتحتملان الإعراب بالحروف على الأصل ، وتحتملان الحمل على هذه اللغة لغة القصر وهي الإعراب بالحركات المقدرة . وهذا الأخير هو الأولى ؛ لأنه يستبعد أن يلفق الشاعر بين لغتين وإعرابين في بيت واحد .

[١٥] قال الراجز : ناجية وناجيًا أباها [١]

هذا الرجز ضمن المقطوعة المشار إليها في الحديث عن البيت السابق ، لكنه أقل شهرة من ذلك البيت مع أن محل الشاهد فيهما واحد وهو كلمة (أباها) ومجيئها بالألف مع أنها مستوفية للشروط وليست في محل نصب ، والفرق بينهما أن كلمة (أباها) التي في البيت السابق وهي الثالثة محل الشاهد تتعين فيها لغة القصر ، ولا تحتمل وجهًا آخر غيره ، ولم أر أحداً من العلماء الذين عرضوا لها قد ذكر فيها وجهًا آخر غير القصر، أما كلمة (أباها) في البيت الذي معنا فقد ذكر العلماء في توجيهها وجهين ، سبق إليهما أبو زيد في النوادر [٢] ثم تتابع العلماء على أخذهما عنه كما سيأتي، قال أبو زيد [٣]:

---

(١) هذا البيت ضمن المقطوعة المشار إليها في الحديث عن البيت السابق ، لكن المراجع تختلف في ترتيب أبيات هذه المقطوعة وفي ما تورده منها من أبيات . فمع أن جامع ديوان أبي النجم ص٢٢٧ قد أورد منها عشرة أبيات إلا أنه لم يورد هذا البيت الذي معنا ضمنها ، وإنما أورد البيت السابق ، أما جامع ديوان رؤبة فقد أورد الشاهدين معًا ضمن المقطوعة التي وضعها في ملحقات الديوان ١٦٨ . وانظر الشاهد الذي معنا في : نوادر أبي زيد ٢٥٩ ، ٤٥٧ ،ومعاني القرآن للأخفش ١ / ١١٣ ، والصحاح ٦ / ٢٤٣٨ ، وتخليص الشواهد ٦٠ ، وشرح شواهد المغني للسيوطي ١ / ١٢٨ ، والخزانة ٣ / ١٩٩ ، ٣٣٨ (بولاق) .

(٢) نوادر أبي زيد ٢٥٩ .

(٣) النوادر ٢٥٩ .

«وأما (أباها) فيمكن أن يكون أراد (أبوها)، فجاء به على لغة من قال : هذا أباك . في وزن : هذا قفاك . وكذا كان القياس . وقال بعضهم : ولكن يقال : أب وأبان، كقولك : يَدٌ ويدان ، ودَمٌ ودمان . فأراد الاثنين» . انتهي كلام أبي زيد رحمه الله . وقد ظهر الوجهان في كلامه ، وهما :

الأول: أنها جاءت على لغة القصر معربة بحركات مقدرة، مثل كلمة (قفاك).

الثاني : أنها مثنى (أب) على لغة النقص ، كما تثنى : يد ، ودم .

وقال ابن هشام [١] في ذلك : «وأباها : فاعل بـ (ناجٍ) وجاء (أبا) هنا على لغة القصر أيضًا ، أو هو مثنى على لغة النقص وحذفت نونه للإضافة» .

وقال السيوطي [٢] : «وأباها : فاعل بـ (ناجٍ) على لغة القصر ، أو هو مثنى عليه أيضًا وحذفت نونه للإضافة» .

وقد أشار إلى مثل ذلك البغدادي في الخزانة [٣] .

[١٦] قال الراجز :

بأبه اقتدى عدي في الكرم ومن يشابه أبه فما ظلم [٤]

كلمة (أبه) في هذا الرجز في الموضعين خرجت عن الإعراب الأصلي المشهور في كلمة (أب) حينما تستوفي الشروط ، وهو الإعراب بالحروف ،

---

(١) تخليص الشواهد ٦١ .

(٢) شرح شواهد المغني ١ / ١٢٨ .

(٣) الخزانة ٣ / ١٩٩ (بولاق) .

(٤) رجز ينسب لرؤبة بن العجاج ، وهو ضمن مقطوعة في ملحقات ديوانه ١٨٢ ، ويكثر وروده في كتب النحو ، انظر : شرح الكافية الشافية ١ / ١٨٤ ، وشرح الألفية لابن الناظم ١٢ ، وشرح ابن عقيل ١ / ٤٥ ، وشرح المرادي ١ / ٧٤ ، وتخليص الشواهد ٥٧ ، وشرح التحفة ١٢٨ ، والتصريح ١ / ٦٤ ، والعيني ١ / ١٢٩ ، والهمع ١ / ٣٩ ، والدرر ١٢/١ .

فجاءت معربة بالحركات الظاهرة ، على اللغة المعروفة بلغة النقص ، وهي أضعف اللغات الثلاث الواردة فيها . ولو جاء بها في البيت على الأصل وهو الإعراب بالحروف ، لقال في الأولى : (بأبيه) ، وفي الثانية : ومن يشابه أباه . واستعمال العرب لهذه اللغة قليل نادر ، ولذا قلّت الشواهد عليها ، فلم أجد لها من الشواهد سوى هذا الرجز ، وبيت آخر سيرد قريبًا .

[١٧] **قال الشاعر :**

سوى أبك الأعلى وإن محمداً علا كل عالٍ يابن عم محمد [١]

هذا الشاهد كسابقه في مجيء (أب) على لغة النقص معربة بالحركات الظاهرة ، فهي هنا مجرورة بالإضافة، وعلامة جرها الكسرة الظاهرة ، إلا أن هذا الشاهد أقل شهرة من سابقه ، حيث لم يرد في شيء من كتب النحو المشهورة التي استشهدت بسابقه .

[١٨] **قال الشاعر :**

أخـاك الـذي إن تدعـه لملمـة يجبك لما تبغي ويكفيك من يبغي [٢]

استشهد بهذا البيت ابن مالك في شرح التسهيل [٣] على لغة القصر في كلمة (أخاك) حيث لزمت الألف مع أن محلها الرفع على الابتداء ، ولم يشر

---

(١) بيت من البحر الطويل ، لم أهتد لقائله . ورد في : مجالس ثعلب ٢/ ٤٠٠ والخصائص ١/ ٣٣٩، واللسان ٧/١٨ (أبى) .

(٢) هذا البيت من البحر الطويل ، ولم أهتد لقائله . وهو من شواهد : شرح التسهيل لابن مالك ٤٥/١، وتخليص الشواهد ٦٢ ، وشرح شذور الذهب ٢٢٣ .

(٣) ١ / ٤٥ .

ابن مالك إلى غير هذا التوجيه ، مع أن الكلمة تحتمل توجيهًا آخر يخرجها عن لغة القصر وعن الإعراب بالحركة المقدرة، ويردها إلى إعرابها الأصلي بالحروف ؛ لأنها مستوفية للشروط، وهو أن تكون منصوبة على الإغراء بفعل مقدر تقديره: الزم أخاك الذي هذه صفته ، وتكون الألف في (أخاك) علامة النصب. وقد أشار إلى احتمالها هذين التوجيهين معًا وعدم تعين لغة القصر فيها ابن هشام في كتابيه : تخليص الشواهد [1] وشرح شذور الذهب [2] ، فقد قال في تخليص الشواهد - في حديثه عن لغة القصر في كلمة (أخ) - : «واستدل ابن مالك بقوله : أخاك الذي .... (البيت) . وهذا محتمل للمفعولية بتقدير : الزم ، كما قال الآخر : أخاك أخاك ... البيت» .

وقال في شرح شذور الذهب - في حديثه عن الإغراء - : «ويمكن أن يكون من هذا النوع قول الشاعر : أخاك الذي .... البيت ، على تقدير : الزم أخاك الذي من صفته كذا ، ويحتمل أن يكون مبتدأ ، والموصول خبره ، وجاء على لغة من يستعمل الأخ بالألف في كل حال، وتسمى لغة القصر ، كقولهم: مكره أخاك لا بطل» .

هذا ما وجدته من حديث للعلماء عن هذا البيت . والراجح عندي التوجيه الأول ، وهو رفع (أخاك) على الابتداء بضمة مقدرة على لغة القصر ؛ لأن التوجيه الثاني وهو النصب على الإغراء لا يكثر ولا يحسن إلا عند تكرار الكلمة أو العطف عليها ، كما هو مقرر في باب الإغراء .

---

(١) ص ٦٢ .

(٢) ص ٢٢٣ .

[١٩] قال الشاعر :

رحتِ وفي رجليكِ ما فيهما وقد بدا هنْكِ من المئزر [١]

كلمة (الهن) من الأسماء الستة التي تعرب بالحروف برواية الثقات ، لكن العلماء مجمعون على أنها تخالف هذه الأسماء في الراجح من أوجه الإعراب ؛ لأن الراجح فيها لغة النقص [٢] ، أي حذف اللام والإعراب بالحركات الظاهرة مع الإضافة واستيفاء الشروط ، ولغة الإتمام فيها - أي الإعراب بالحروف - قليلة ، بخلاف شبيهاتها من الأسماء الستة وهي (الأب) وأخواتها ،

---

(١) بيت من البحر السريع ، مختلف في نسبته ؛ فقد نسب للأقيشر الأسدي واسمه المغيرة بن عبدالله ، ونسب للفرزدق ، كما عند ابن الشجري، ونسب لعبيد الله بن قيس الرقيات كما عند ابن عصفور في الضرائر . والراجح أنه للأقيشر ، كما نصت على ذلك ورجحته أغلب المراجع التالية : ديوانه ٤٣ (المقطوعة رقم ٢٠) وقد أورد المحقق المقطوعة وخرجها تخريجًا جيداً وهي ثلاثة أبيات يصف فيها معاتبة زوجته له على إدمان الخمر :

تقول يا شيخ أما تستحي من شربك الخمر على المكبر
فقلت : لو باكرتِ مشمولة صهبا كلون الفرس الأشقر
رحتِ وفي رجليك عُقّالةٌ وقد بدا هنْكِ من المئزر

وانظر أيضًا : الكتاب ٢ / ٢٩٧ (بولاق) ومعاني القرآن للأخفش ٩٣ والحماسة البصرية ٣٦٨/٢، وما يحتمل من الشعر الضرورة ١٣٩ ، والبغداديات ٤٣١ ، والخصائص ١/ ٧٤ ، ٢/ ٣١٧ ، ٩٥/٣ ، والمحتسب ١ / ١١٠ ، والعمدة ٢ / ٢٧٤ ، وأمالي ابن الشجري ٢ / ٢٣٥ ، وإعراب القرآن المنسوب للزجاج ٨٣٨ ، وابن يعيش ١ / ٤٨ ، وضرائر الشعر لابن عصفور ٩٥ ، والبحر المحيط ١ / ٢٠٦ ، وشرح قصيدة كعب بن زهير لابن هشام ١٠٢ - ١٠٣ ، وتخليص الشواهد ٦٣ ، والعيني ٤/ ٥١٦ ، والهمع ١ / ٥٤ ، والخزانة ٢ / ٢٧٩ (بولاق) والدرر ١/ ٣٢ ، وغير ذلك كشروح شواهد سيبويه وغيرها .

(٢) انظر : شرح التسهيل لابن مالك ٤٤/١ ، وشرح قصيدة كعب بن زهير لابن هشام ١٠٢ - ١٠٣، والتصريح ٦٤/١.

فإن لغة الإتمام فيها - أي الإعراب بالحروف - هي الراجحة عند الإضافة واستيفاء الشروط ، ولغة النقص فيها قليلة ونادرة .

وهذا البيت الذي معنا من الشواهد المشهورة التي تناولتها عدة كتب من كتب النحو ، فيستشهدون به على لغة النقص ، أي حذف اللام - وهي الواو - من كلمة (هنُك) مع إضافتها وهو في ذلك شبيه بالحديث النبوي المشهور في هذا الباب : « ... فأعضوه بهنِ أبيه» - وقد تقدم - وفي البيت شاهد آخر في الكلمة نفسها أورده أغلب العلماء لأجله ، وهو ارتكاب الضرورة بإسكان النون من (هنْك) مع أن حركتها الرفع ؛ لأنها فاعل، ويحملها بعض العلماء على التشبيه بكلمة (عَضُد) فإن فيها لغتين وهما : ضم الضاد، وإسكانها؛ لكن الفرق بينهما أن (عضد) كلمة واحدة ، و(هنُك) كلمتان (مضاف ومضاف إليه) ، وبسبب ذلك حملت على الضرورة .

* * *

(باب المثنى)

[٢٠] قال الله تعالى : ﴿إنّ هذان لساحران﴾ «طه ٦٣»

اتفقت كلمة العلماء قديمًا وحديثًا على أنّ المثنّى يرفع بالألف ، وينصب ويجر بالياء ، ولذا فقد أوّلوا كل الشواهد التي جاءت مخالفة لهذه القاعدة ، ومن الشواهد التي عرضوا لها بالتأويل والتوجيه هذه الآية الكريمة ، وبخاصة قراءة جمهور السبعة ، أما بقية القراءات فلا تحتاج إلى تأويل . وقد ورد في هذه الآية في كلمة (هذان) ثلاث قراءات سبعية وهي :

الأولى: (إنْ هذان لساحران) : بتخفيف النون من (إنْ) وإثبات الألف

في (هذان) وتخفيف نونها أو تشديدها[1]، وهي أسلم القراءات من الاعتراضات؛ لأنها جاءت موافقة للقاعدة ولرسم المصحف، حيث إنّ (إنْ) فيها مخففة من الثقيلة ومهملة ، و(هذان) مبتدأ ، و(لساحران) خبره ، وهذه اللام هي اللام الفارقة بين (إنْ) المخففة والنافية .

الثانية: (إنّ هذين لساحران): بتشديد (إنّ) ونصب (هذين) بالياء[2]. وهذه القراءة موافقة للقاعدة ، ولكنها مخالفة لرسم المصحف ، وقد قرأ بها أبوعمرو بن العلاء من السبعة، وسبقه ولحقه في القراءة بها قراء آخرون من الصحابة وغيرهم - كما هو مبين في الحاشية - ، وقد أثر عن أبي عمرو أنه قال: «إني لأستحي من الله أن أقرأ : إنّ هذان» [3] ، يعني بالألف لمخالفتها للقاعدة. وفي المقابل قال الفراء : «ولست أشتهي أن أخالف الكتاب» [4] ، يعني القراءة بالياء لمخالفتها لرسم المصحف ، وأثر عن الزجاج أنه قال : «ولا أجيز قراءة أبي عمرو لخلاف المصحف» [5] .

---

(١) قرأ بها ابن كثير ، وحفص عن عاصم من السبعة ، وأبو بحرية وأبو حيوة والزهري وابن محيصن وحميد وابن سعدان وإسماعيل بن قسطنطين والخليل بن أحمد ، وانفرد ابن كثير من بينهم بتشديد نون (هذانّ) . انظر : إعراب النحاس ٢ / ٣٤٣ ، والكشف لمكي ٩٩/٢ ، وحجة القراءات لأبي زرعة ٤٥٤ ، وإعراب القراءات الشواذ للعكبري ٧٦/٢، وإعراب القرآن له ٢ / ١٢٣ وتفسير القرطبي ١١/ ٢١٦ ، والبحر المحيط ٦ / ٢٥٥ والإتحاف ٣٠٤ . وغيرها من كتب القراءات والتفسير ، فقلّ أن يخلو كتاب منها من حديث مفصل عن هذه الآية وقراءاتها ، وقد عرضت لها بالتفصيل في بحثي للماجستير حول أبي عبيدة وكتابه مجاز القرآن .

(٢) قرأ بها أبو عمرو بن العلاء من السبعة ، وعائشة وعثمان والحسن والنخعي والجحدري والأعمش وابن جبير وابن عبيد وعيسى بن عمر . انظر : المراجع السابقة .

(٣) زاد المسير ٥ / ٢٩٧ .

(٤) معاني القرآن ٢ / ١٨٣ .

(٥) زاد المسير ٥ / ٢٩٩ ، والبحر المحيط ٦ / ٢٥٥ .

الثالثة : (إنّ هذان لساحران) ، بتشديد النون من (إنّ) ، وإثبات الألف في (هذان)، وهي أشهر القراءات وبها قرأ بقية القراء السبعة وغيرهم [١] . وهي محل الشاهد معنا ، نظراً لما يظهر فيها من مخالفة لقاعدة إعراب المثنى المشهورة، وقد انبرى العلماء لتأويلها وتوجيهها بعدة توجيهات ، منها :

الأول : أنها جاءت على لغة قوم من العرب يلزمون المثنى الألف دائماً مهما اختلف إعرابه ، وقد روي عن ابن عباس [٢] أنها لغة بني الحارث بن كعب ، وتناقلت ذلك الكتب فذكره الفراء [٣]، وابن قتيبة [٤]، وروى أبوعبيدة[٥] عن أبي الخطاب الأخفش أنها لغة كنانة ، وذكر أبو حيان [٦] أنها لغة خثعم وزبيد وبني العنبر وبني الهجيم ومراد وعذرة .. وهذا التوجيه مقبول وسالم من الاعتراضات ، وقد استحسنه جمع من العلماء وأيدوه ببعض الشواهد ، ومنهم : الكسائي وأبو زيد والأخفش كما حكى عنهم النحاس [٧] ، ومنهم الفراء [٨] وابن قتيبة [٩] والطبري [١٠] وابن

(١) قرأ بها : نافع وابن عامر والكسائي وحمزة وأبو بكر عن عاصم من السبعة ، وأبوجعفر ويعقوب وخلف من العشرة والحسن وشيبة والأعمش وطلحة وحميد وأيوب وأبو عبيد وأبو حاتم وابن عيسى الأصبهاني وابن جرير وابن جبير الأنطاكي ، انظر مراجع القراءتين السابقتين .

(٢) زاد المسير ٥ / ٢٩٨ .

(٣) معاني القرآن ٢ / ١٨٤ .

(٤) تأويل مشكل القرآن ٥٠ .

(٥) مجاز القرآن ٢ / ٢١ .

(٦) البحر المحيط ٦ / ٢٥٥ .

(٧) إعراب القرآن ٢ / ٣٤٥ .

(٨) معاني القرآن ٢ / ١٨٤ .

(٩) تأويل المشكل ٥٠ .

(١٠) تفسيره ١٦/ ١٨٢ .

خالويه[١] ومكي[٢] والأنباري[٣] وابن يعيش[٤] وأبو حيان[٥] .

الثاني : أن تكون (إنّ) ليست ناسخة مؤكدة ، وإنما حرف جواب بمعنى (نَعَم) ، وجملة (هذان لساحران) مبتدأ وخبر ، ومن أول القائلين بهذا الرأي أبو عبيدة[٦] ، ثم تلاه المبرد والأخفش الصغير والزجاج كما حكى عنهم النحاس[٧]، ويقول الزجاج[٨] في هذا : «والذي عندي وكنت عرضته على عالمنا محمد بن يزيد - المبرد - وعلى : إسماعيل بن إسحاق بن حماد بن زيد، فقبلاه وذكرا أنه أجود ما سمعاه في هذا ، وهو أن (إنّ) قد وقعت موقع (نَعَم) والمعنى : نَعَم هذان لهما ساحران » .

وقد اشتهر هذا الرأي ، وقل أن يخلو منه كتاب ، لكنّ عليه اعتراضاً يسيراً، ذكره مكي[٩] والأنباري[١٠] والعكبري[١١] وابن هشام[١٢]، وهو أن هذا الرأي يقتضي دخول لام الابتداء على الخبر، وذلك ممنوع ، وقد أجيب عنه:

---

(١) الحجة ٢٤٢ .
(٢) مشكل إعراب القرآن ٢ / ٦٩ .
(٣) البيان ٢ / ١٤٤ .
(٤) شرح المفصل ٣ / ١٣٠ .
(٥) البحر المحيط ٦ / ٢٥٥ .
(٦) مجاز القرآن ٢/ ٢١ .
(٧) إعراب القرآن ٢ / ٣٤٣ .
(٨) زاد المسير ٥ / ٢٩٩ .
(٩) المشكل ٢ / ٧ .
(١٠) البيان ٢ / ١٤٥ .
(١١)إعراب القرآن ٢ / ١٢٣ .
(١٢) المغني ٥٧ .

بأن اللام زائدة للتوكيد ، أو بأنها لم تدخل على الخبر وإنما دخلت على مبتدأ محذوف ، تقديره : لهما ساحران وهذا ظاهر في كلام الزجاج السابق .

الثالث : أن (إنّ) ناسخة مؤكدة عاملة ، واسمها ضمير الشأن المقدر ، وما بعدها مبتدأ وخبر ، والجملة في محل رفع خبر (إنّ) ، ويبدو هذا الرأي واضحًا في قول الزجاج [١] : «النحويون القدماء يقولون : الهاء ها هنا مضمرة، والمعنى : إنه هذان لساحران» ، وقد اعترض على هذا الرأي بالاعتراض السابق ، وهو دخول لام الابتداء على الخبر ، وأجيب عنه بالجوابين السابقين .

الرابع : رأي مشهور للفراء [٢] ، وهو أن الألف في (هذان) ألف المفرد زيدت عليها النون، فلزمتها في كل أحوال التثنية ، كما زيدت النون على (الذي) فصارت (الذين) في كل أحوال الجمع، وقد اختار هذا الرأي شيخ الإسلام ابن تيمية [٣] ودافع عنه في كلام طويل .

الخامس : أن اسم (إنّ) ضمير الشأن، لكنه ليس محذوفًا كالرأي الثالث، وإنما هو الهاء التي في اسم الإشارة (هذان)، وتصبح (ذان) مبتدأ بعد أن تفصل منها هاء التنبيه التي جعلت اسم (إنّ)، و(لساحران) خبره، والجملة خبر إنّ، وقد ذكر هذا الرأي أبو حيان [٤] وابن هشام [٥] ، وهو رأي ضعيف عليه

---

(١) إعراب النحاس ٢ / ٣٤٦ .

(٢) معاني القرآن ٢ / ١٨٤ .

(٣) الفتاوى ١٥ / ٢٥٦ وما بعدها .

(٤) البحر المحيط ٦ / ٢٥٥ .

(٥) المغني ٧٧٧ .

عدة اعتراضات، منها : مخالفة رسم المصحف مخالفة صريحة وغريبة، ومنها : الاعتراض السابق الخاص بدخول لام الابتداء على الخبر .

السادس : أنه اجتمع في تثنية (هذا) ألفان ، ألف المفرد وألف المثنىّ ، فسقطت ألف المثنىّ ، وهذه الألف الموجودة هي ألف المفرد ، وليست علامة الإعراب ، فعلامة الإعراب حركة مقدرة ، وقد ذكر هذا الرأي ابن هشام [١] .

السابع : رأي غريب وبعيد وينبغي التحرز من إطلاقه على كتاب الله ، وهو: أن بعض كُتّاب المصحف أخطأوا في رسم كلمة (هذان) بالألف في هذه القراءة ، وأن الصواب رسمها بالياء (هذين)، وأساس هذا الكلام نصوص ينسبونها لبعض كبار الصحابة مثل : عثمان وعائشة رضي الله عنهما ، ومضمونها : أن في القرآن لحنًا ستقيمه العرب ، وقد أورد هذا : الفراء [٢] وابن قتيبة [٣] وابن الجوزي [٤] وغيرهم ، وقد أنكر ابن الجوزي ذلك ، ورد عليه في موضع آخر من تفسيره [٥] ، ونقل في إنكاره كلامًا عن الزجاج وابن الأنباري ، كما رده وأنكره بقوة شيخ الإسلام ابن تيمية [٦] وفصّل القول في ذلك غاية التفصيل ، ونقل كلامه هذا ابن هشام في شذور الذهب [٧] .

---

(١) المغني ٥٨ .

(٢) معاني القرآن ٢ / ١٨٣ .

(٣) تأول المشكل ٥١ .

(٤) زاد المسير ٥ / ٢٩٧ .

(٥) زاد المسير ٢ / ٢٥٢ .

(٦) الفتاوى ١٥ / ٢٥٢ .

(٧) شذور الذهب ٥٠.

هذه خلاصة الحديث في هذه الآية وقراءاتها ،وفيها كلام طويل مفصل في المراجع المشار إليها .

[٢١] حديث : (فأما ما لم يكن يدع صحيحًا ولا مريضًا ولا غائبًا ولا شاهداً فركعتين قبل الفجر)[١]

جزء من حديث عائشة رضي الله عنها الذي أخرجه أحمد في المسند وأبو الفرج في جامع المسانيد ، وأورده العكبري في إعراب الحديث قائلاً : « .... وقولها : (فركعتين) الياء خطأ ، بل الواجب أن تقول : (فركعتان) لأنه خبر (ما) ولا معنى للنصب هنا ، وهذا مثل قولك : أما زيد فمنطلق ، وأما الذي عندنا فكريم» .

وهذا الذي ذكره العكبري وهو رفع (ركعتين) على الخبرية هو الإعراب الظاهر المتبادر ، لكنه لا يلزم منه تخطئة رواية الحديث التي جاءت بالياء ؛ لأن لها وجهًا جيداً قد خرّج العكبري وغيره عليه بعض الأحاديث ، وهو أن يكون الخبر هو المضاف المحذوف وتقديره : (فصلاةُ ركعتين قبل الفجر) و(ركعتين) تصبح مجرورة بالإضافة ، ويؤيد ذلك أن لفظ الصلاة ورد في بداية الحديث في قول السائل : (أي الصلوات كانت أحب إلى رسول الله ﷺ أن يواظب عليها ؟ قالت: كان يصلي قبل الظهر أربعًا ....) .

---

(١) جزء من حديث عائشة رضي الله عنها الذي سئلت فيه عن صلاة النبي ﷺ ، أخرجه أحمد في المسند ٦ / ٤٣ (برقم ٢٤٢١٠) وأبو الفرج في جامع المسانيد ٧ / ورقة ٩٢ (مخطوط). وانظر : إعراب الحديث للعكبري ص ١٨٨ تحقيق نبهان وص ٢١٦ تحقيق الشاعر .

[٢٢] حديث : (إني وإياكِ وهذان وهذا الراقد في مكان واحد يوم القيامة)[١]

جزء من حديث رواه علي بن أبي طالب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، وأخرجه أحمد في المسند[٢]، وأبو الفرج في جامع المسانيد ، ومحل الشاهد فيه : عطف (هذان) بالرفع على الضمير المنصوب وهذه رواية (أبي الفرج ، أما رواية أحمد فهي بالنصب فلا شاهد فيها .

وقد أورد الحديث ابن مالك في شواهد التوضيح [٣] وحمل الرفع فيه على لغة بني الحارث بن كعب الذين يلزمون المثنى الألف على كل حال ، وساقه تأييداً للأحاديث الثلاثة السابقة حيث قال : «ومما جاء عليها - أي على لغة بني الحارث - قوله عليه الصلاة والسلام : (إياكم وهاتان الكعبتان الموسومتان) وقوله عليه الصلاة والسلام : (إني وإياكِ وهذان ....» ، أخرجهما أبو الفرج في جامع المسانيد » .

وأورده أيضًا العكبري في إعراب الحديث [٤] وذكر فيه عدة توجيهات، فقال:

«وقع في هذه الرواية (هذان) بالألف ، وفيه وجهان :

أحدهما : أنه عطف على موضع اسم (إنّ) قبل الخبر ؛ لأن موضع اسم (إنّ) رفع ، تقديره : أنا وأنتِ وهذان ، وعليه حمل الكوفيون قوله تعالى :

---

(١) جزء من حديث علي بن أبي طالب ، أخرجه أحمد في المسند ١٠١/١ برقم ٧٩٢ وأبو الفرج بن الجوزي في جامع المسانيد كما ذكر ابن مالك في شواهد التوضيح ٩٨ ، وانظر : شواهد التوضيح ٩٨ ، وإعراب الحديث للعكبري ص ١٥٥ (نبهان) وص ١٧٩ (الشاعر) . والرسول ﷺ يخاطب بهذا الحديث فاطمة ويشير إلى الحسن والحسين وعلي رضي الله عنهم أجمعين .

(٢) المسند ١٠١/١ .

(٣) شواهد التوضيح ٩٨ .

(٤) إعراب الحديث ص ١٥٥ تحقيق نبهان وص ١٧٩ تحقيق الشاعر .

﴿**والصابئون**﴾ [1]، وحكوا عن العرب : إن زيداً وأنتم ذاهبون، وحمل سيبويه[2] الحكاية على الغلط .

والوجه الثاني : أن تكون الألف في (هذان) لازمة في كل حال كما قالوا: ضربته بين أذناه ، وعليه حمل قوله تعالى : ﴿**إنّ هذان لساحران**﴾ [3] في أحد الأقوال ، فعلى هذين الوجهين يكون خبر (إنّ) قوله : (في مكان واحد) ، ويجوز أن يكون قوله : (في مكان واحد) خبر (إني وإياك) ، ويكون (هذان) مبتدأ ، و (هذا) معطوف عليه ، والخبر محذوف تقديره : وهذان وهذا كذلك ، وقد أجازوا في قولهم : (إن زيداً وعمرو في الدار) ، أن يكون قوله : (في الدار) خبراً عن (زيد) ، وخبر (عمرو) محذوفاً ، وأن يكون (في الدار) خبراً عن (عمرو) وخبر (زيد) محذوفاً» . انتهى كلام العكبري .

ويبدو من كلام ابن مالك والعكبري أن ابن مالك وجّه الرفع في (هذان) بتوجيه واحد وهو الحمل على لغة بني الحارث بن كعب . وأما العكبري فقد وجهه بثلاثة توجيهات :

أحدها : الحمل على لغة بني الحارث بن كعب (وهو التوجيه الثاني حسب ترتيب العكبري لها) .

---

(١) سورة المائدة، آية ٦٩ . وانظر : التصريح للأزهري ٢٢٨/١ . وسأتحدث عنها في باب جمع المذكر السالم.

(٢) قال سيبويه في الكتاب ١٥٥/٢ (هارون) : «واعلم أن ناساً من العرب يغلطون فيقولون : إنهم أجمعون ذاهبون وإنك وزيد ذاهبان ....» ثم عرض بعد ذلك لآية المائدة : (.... والصابئون ....) التي ذكرها العكبري .

(٣) سورة طه ، آية ٦٣ . وقد مضى الحديث مفصلاً في هذه الآية في مسألة مستقلة .

الثاني : أنه معطوف بالرفع على محل اسم (إنّ) ، وهذا التوجيه فيه خلاف ويرده جمهور البصريين ، وقد فصّل ذلك صاحب التصريح[1] وغيره .

الثالث : أنه مرفوع على الابتداء ومنوي به التأخير ، وخبره محذوف دل عليه خبر (إن) الموجود بعده ، أو خبره المذكور بعده ، ويكون خبر (إنّ) مقدراً قبله ، ويكون العطف في الموضعين من باب عطف الجمل لا المفردات . وهذا مفصّل أيضاً في التصريح[2] وغيره .

[٢٣] حديث : (لا وتران في ليلة) [3]

جزء من حديث صحيح أخرجه الإمام أحمد وأبوداود وغيرهما ، وأورده السيوطي في عقود الزبرجد[4] قائلاً : «كذا ورد ، وكان مقتضى القاعدة العربية (لا وترين في ليلة) ؛ لأن اسم (لا) يبنى على ما ينصب به ، فيبنى المفرد على الفتح نحو : لا رجل في الدار ، والمثنى والجمع على الياء نحو : لا رجلين عندك ، ولا مُسلِمينَ عندك ، وتخريج هذا الحديث أنه على لغة من يجري المثنّى بالألف في كل حال، ومنه قراءة من قرأ: (إنّ هذان لساحران)[5]، وقول الشاعر:

---

(١) التصريح على التوضيح للأزهري ١/٢٢٧ - ٢٢٩ .

(٢) التصريح على التوضيح للأزهري ١/٢٢٧ - ٢٢٩ .

(٣) جزء من حديث صحيح أخرجه الإمام أحمد عن طلق بن علي رضي الله عنه ، المسند ٤/٢٣ ، برقم (١٦٣٣٩) ، وأخرجه أبوداود ١/٢٦٩ - ٢٧٠ (تصحيح الألباني) برقم (١٢٧٦ - ١٤٣٩) والسيوطي في الجامع الصغير ٢/١٢٥٦ (تصحيح الألباني) برقم ٧٥٦٧ . وانظر : حاشية شرح المفصل لابن يعيش ٣/١٢٨ .

(٤) عقود الزبرجد على مسند الإمام أحمد ٢/٥٢٣ (رسالة دكتوراه في كلية اللغة العربية بالرياض) .

(٥) سورة طه ، آية ٦٣ . وقد سبق الحديث مفصلاً في هذه الآية .

(قد بلغا في المجد غايتاها) [1] ، ونظير هذا الحديث حديث أبي سعيد : (لا صاعا تمر بصاع ، ولا صاعا حنطة بصاع ، ولا درهمان بدرهم) [2] كذا في المسند.». انتهى كلام السيوطي رحمه الله. وما ذكره من تخريج هذا الحديث. بحمله على لغة بني الحارث بن كعب هو التوجيه الظاهر الذي لا تكلف فيه .

وقد أشار السيوطي [3] - في تخريجه لحديث : (لا يدان لك بقتالهم) الذي سيأتي - إلى توجيه آخر لهذين الحديثين وهو أن تكون (لا) أخت (ليس)، وتكون كلمة (وتران) و(يدان) في الحديثين مرفوعة بالألف ؛ لأنها اسمها .

[٢٤] حديث : (لا يدان لك بقتالهم) . [4]

هذه العبارة وردت في حديث الدجّال الطويل الذي رواه النواس بن سمعان رضي الله عنه وأخرجه مسلم وأحمد وابن ماجة وغيرهم ، وتحدث عنه السيوطي في عقود الزبرجد [5] فقال : «وأما قوله في هذا الحديث : (لا يدان) بالألف ، فإما على لغة من يجري المثنى بالألف في كل حال ، أو تكون (لا) بمعنى

---

(١) سيأتي الحديث عنه مفصلاً .

(٢) أخرجه الإمام أحمد عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه (المسند ٣/٤٩ برقم ١١٤٧٥) . وسيأتي الحديث عنه بعد قليل .

(٣) عقود الزبرجد ٣/١٩٦ - ١٩٧ .

(٤) هذه العبارة جزء من حديث صحيح طويل في قصة الدجّال ، رواه النواس بن سمعان رضي الله عنه ، وأخرجه مسلم ٤/٢٢٥٠ - ٢٢٥٥ برقم ٢٩٣٧ ، وأحمد ٤/١٨٢ برقم ١٧٦٦٦ ، وابن ماجة ٢/٣٨٤ - ٣٨٧ برقم ٣٢٩٤ - ٤٠٧٥ (تصحيح الألباني) . وغيرهم وانظر : عقود الزبرجد ٣/١٩٦ (لم يطبع بعد) .

(٥) عقود الزبرجد ٣/١٩٧ .

(ليس) ونظيره حديث : (لا وتران في ليلة) [1]» .

فقد وجه السيوطي محل الشاهد في الحديث بتوجيهين :

الأول : أن تكون (لا) نافية للجنس وهي أخت (إنّ) ، والقاعدة فيها أن يبنى اسمها على الياء ؛ لأنه مثنى ، لكنه جاء بالألف على لغة بني الحارث بن كعب وغيرهم الذين يلزمون المثنى الألف في كل حال .

الثاني: أن تكون (لا) أخت (ليس)، وتكون (يدان) مرفوعة بالألف ؛ لأنها اسمها.

وما ذكره السيوطي هو الظاهر، ولم يظهر لي في الحديث غير هذين التوجيهين.

[٢٥] حديث: (لا صاعا تمر بصاع، ولا صاعا حنطة بصاع، ولا درهمان بدرهم) [2]

جزء من حديث صحيح رواه أبو سعيد الخدري ، وأخرجه أحمد في موضعين والبخاري ومسلم والنسائي والسيوطي وغيرهم ، وروايته عند الجميع لا شاهد فيها ؛ لأنها جاءت على الأصل بالنصب بالياء ما عدا إحدى روايتي أحمد ، فقد ورد فيها بعد تمام الحديث على الرواية المشهورة التي لا شاهد فيها

---

(١) تقدم الكلام عن هذا الحديث ص٤٣٩ .

(٢) أخرجه البخاري ومسلم وأحمد والسيوطي وغيرهم . انظر : فتح الباري (الحديث رقم ٢٠٨٠) وصحيح مسلم (الحديث رقم ١٥٩٥) ومسند أحمد ٤٩/٣ ، ٥١ (الحديث رقم ١١٤٧٥، ورقم ١١٤٩٣) ، وصحيح الجامع الصغير (الحديث رقم ٧٥٠٤) ، وعقود الزبرجد ٥٢٣/٢ . ورواية الحديث في هذه المواضع كلها لا شاهد فيها ؛ لأنها قد جاءت على الأصل بالياء (لا صاعي تمر ....) إلا في الموضع الأول عند أحمد ، وفي عقود الزبرجد ، وقد بينّت ذلك في المتن .

قوله : (قال يزيد - وهو أحد الرواة - : لا صاعا تمر بصاع، ولا صاعا حنطة بصاع) [١].وقد عرض السيوطي في عقود الزبرجد [٢] لهذا الحديث ونظّر به وهو يتحدث عن الحديث السابق : (لا وتران في ليلة) ، فبعد أن خَرّجه على لغة من يجري المثّنى بالألف في كل حال ، وذكر له بعض الشواهد من القرآن والشعر قال :

«ونظير هذا الحديث حديث أبي سعيد : (لا صاعا تمر بصاع ، ولا صاعا حنطة بصاع ولا درهمان بدرهم) كذا في المسند» انتهى كلام السيوطي . والذي وجدته في المسند هو ما ذكرته عن يزيد ، وليس فيه المقطع الأخير : (ولا درهمان بدرهم). فربما كان في نسخة أخرى للمسند ، أو أنّه في موضع آخر منه لم أهتد إليه .

وهذا الحديث يحتمل توجيهاً آخر - غير ما ذكر - وهو التوجيه الثاني الذي وجّه به السيوطي الحديثين السابقين : (لا وتران ...) و (لا يدان ...) وهو أن تكون (لا) هنا أخت (ليس) وتكون كلمتا (صاعا) و (درهمان) مرفوعتين بالألف على أنهما اسمها .

[٢٦] حديث : (.... وإذا غُطي رجليه خرج رأسه) [٣]

جزء من حديث صحيح أخرجه البخاري في ثمانية مواضع من صحيحه

---

(١) مسند أحمد ٢/٤٩ .

(٢) عقود الزبرجد ٢/٥٢٣ .

(٣)حديث صحيح أخرجه البخاري عن خباب بن الأرت رضي الله عنه في ثمانية مواضع : (فتح الباري /رقم الحديث : ١٢٧٦ - ٣٨٩٧ - ٣٩١٣ - ٣٩١٤ - ٤٠٤٧ - ٤٠٨٢ - ٦٤٣٢ - ٦٤٤٨) . ولا شاهد في هذه المواضع كلها . وانظر : شواهد التوضيح ١٦٩ - ١٧٠ .

عن خَبَّاب بن الأرت رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في قصة تكفين، ودفن مصعب بن عمير رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ . لكن الروايات الثماني التي أوردها البخاري لا شاهد فيها ؛ إذ ليست فيها هذه الرواية ببناء الفعل (غُطِّي) للمجهول ، وقد أورد هذه الرواية ابن مالك في شواهد التوضيح [1] قائلاً :

«المشهور : (وإذا غطينا رجليه خرج رأسه) ولا إشكال فيه ، وفي بعض النسخ المعتمد عليها : (إذا غُطي رجليه خرج رأسه) وفيه إشكال ظاهر ؛ لأن (غُطي) يقتضي مرفوعاً ولم يذكر بعده غير (رجليه) فكان حقه الرفع ، والوجه في نصبه أن يكون (غُطي) مسنداً إلى ضمير (النمرة) على تأويل (كفن) ، وتضمين (غُطي) معنى (كُسي) . أو إلى ضمير الميت وتقدير (على) جارة ل (رجليه) . أو إلى ما دل عليه (غُطي) من المصدر ، فإن نيابة المصدر عن الفاعل مع وجود المفعول به جائزة عندي وعند الأخفش والكوفيين ، ولكن بشرط أن يلفظ به مخصصاً ، أو ينوى ويدل على تخصيصه قرينة ، وقرينة التخصيص هنا موجودة وهي وصف الراوي النمرة بعدم الشمول ، والافتقار إلى جذبها من علو وسفل ، فحصل بذكر التغطية تخصيص» . انتهى كلام ابن مالك رحمه الله . وهو شافٍ لا مزيد عليه ، خصوصاً أن التوجيهات المعتادة التي يلجأ لها غالباً عندما يخرج المثنى عن أصله مثل : الحمل على لغة بني الحارث ، أو الحمل على الحكاية ، بعضها لا يرد هنا ، وبعضها بعيد .

---

(١) شواهد التوضيح ١٧٠ .

[٢٧] حديث : (فأوّلتهما هذان الكذابان)[١]

جزء من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه ، الذي أخرجه أحمد في مسنده، وأبو الفرج في جامع المسانيد ، وهذه رواية أبي الفرج ، أما رواية أحمد فلا شاهد فيها ؛ لأنها جاءت بالنصب (هذين الكذابين) . وقد أورد الحديث العكبري في إعراب الحديث قائلاً : «إنما وقع : (هذان الكذابان) لأنه أراد : ففسّرت ما رأيت ، ثم أستأنف ، فقال : هما هذان .. ، فحذف المبتدأ ؛ لدلالة الكلام عليه ، أو يكون التقدير : تأويلهما هذان ، وإني لأعجب هنا وفي الحديث التالي - أيضًا - من عدم إيراد العكبري الوجه الآخر القوي المحتمل، وهو الحمل على لغة بني الحارث بن كعب ، مع أنه قد حمل عليها عدة أحاديث مشابهة .

[٢٨] حديث : (لا يخرج الرجلان يضربان الغائط كاشفان عورتهما) [٢]

جزء من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه، أخرجه أحمد في المسند وأبوالفرج في جامع المسانيد ، وقد أورده العكبري في إعراب الحديث قائلاً : «هكذا وقع في هذه الرواية بالرفع ، ووجهه أن يكون التقدير : وهما كاشفان،

---

(١) جزء من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه ، الذي أخرجه أحمد في المسند ٨٦/٣ برقم ١١٨٣٤ ، وأبو الفرج في جامع المسانيد ١/ ٢٦١ (مخطوط) . وأخرجه الترمذي عن أبي هريرة ٢٦٢/٢ (بتصحيح الألباني - برقم ١٨٦٨ - ٢٤٠٨) ولفظه : فأولتهما كاذبين يخرجان من بعدي ، فلا شاهد فيه . انظر : إعراب الحديث للعكبري ص ٩٥ - ٩٦ تحقيق النبهان وص ١٢٣ تحقيق الشاعر .

(٣) جزء من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه ، أخرجه أحمد في مسنده ٣٦/٣ برقم ١١٣٢٨ وأبو الفرج ابن الجوزي في جامع المسانيد جزء ٢ حديث ٢٤٤ . وانظر : إعراب الحديث للعكبري ص ٩٧ (نبهان) ، وص ١٢٤ (الشاعر) .

وإن روي : (كاشفين) كان حالاً» . ولست أدري لم لم يذكر العكبري في رواية الرفع وجهًا ثانيًا ؛ وهو الحمل على لغة بني الحارث بن كعب ، مع أنها محتملة وقد خرّج عليها هو مجموعة أحاديث .

[٢٩] حديث : (بينما أنا مع عائشة جالستان) (١)

جزء من حديث صحيح أخرجه البخاري وغيره، ومحل الشاهد فيه كلمة: (جالستان) فقد وردت مرفوعة بالألف مع أنها في محل نصب على الحال .

وقد أورده ابن مالك في شواهد التوضيح شاهداً على لغة بني الحارث ابن كعب عند كلامه عن الحديث: (ففرقنا اثنا عشر رجلاً) - وسيأتي لاحقًا - فقال:«ومن شواهد هذه اللغة قول أم رومان (٢) : (بينما أنا مع عائشة جالستان) فـ (جالستان) حال ، وكان حقه لو جاء على اللغة المشهورة أن تكون بالياء ، لكنه جاء على اللغة الحارثية» . ثم ذكر له شواهد أخرى .

[٣٠] حديث : (إياكم وهاتان الكعبتان الموسومتان اللتان تزجران زجراً فإنهما ميسر العجم) (٣)

حديث قصير أخرجه أحمد في المسند وأبو الفرج في جامع المسانيد بهذا اللفظ عن عبدالله بن مسعود رضي الله عنه . ومحل الشاهد فيه مجيء الكلمات

---

(١) (فتح الباري ٤١٨/٦ ، رقم الحديث ٣٣٨٨) وهذا لفظ البخاري . وانظر : شواهد التوضيح لابن مالك ٩٧ .

(٢) أم رومان : هي أم عائشة . وقد ورد النص عليها في الحديث .

(٣) أخرجه أحمد في المسند ٤٤٦/١ رقم الحديث ٤٢٦٣ ، وأبوالفرج في جامع المسانيد . وانظر : شواهد التوضيح لابن مالك ٩٨ ، وإعراب الحديث للعكبري ص ١٢٤ (بتحقيق نبهان) وص ١٥٠ (بتحقيق الشاعر) .

الأربع (هاتان الكعبتان الموسومتان اللتان) بالرفع مع أنها معطوفة في الظاهر على منصوب .

وقد أورده ابن مالك في شواهد التوضيح [1] شاهداً على لغة بني الحارث ابن كعب تأييداً للحديثين اللذين تقدم أحدهما، وسيلحق الآخر ، وهما: حديث (ففرقنا اثنا عشر رجلاً) وحديث أم رومان (بينما أنا مع عائشة جالستان) . فقال في ذلك : «ومما جاء عليها - أي على لغة بني الحارث - قوله عليه الصلاة والسلام : (إياكم وهاتان الكعبتان الموسومتان)» . وذكر بعده حديثًا آخر على هذه اللغة - سيأتي - ثم قال: «أخرجهما أبو الفرج في جامع المسانيد».

ولم يذكر ابن مالك في توجيه هذا الحديث إلا وجهًا واحداً وهو الحمل على لغة بني الحارث بن كعب . أما العكبري فقد أورده في إعراب الحديث[2]، وذكر فيه ثلاثة توجيهات فقال : «وقع في هذه الرواية : (هاتان) وما بعده بالرفع ، والقياس أن ينصب الجميع عطفًا على (إياكم) ، كما تقول : إياك والشرَّ ، أي : جنّب نفسك الشرَّ ، والمعنى : تجنبوا هاتين . فأما الرفع فيحتمل ثلاثة أوجه :

أحدهما : أن يكون معطوفًا على الضمير في (إياكم) ، أي : إياكم أنتم وهاتان ، كما قال جرير :

---

(١) شواهد التوضيح ٩٨ .

(٢) إعراب الحديث ص ١٢٤ (نبهان) وص ١٥٠ (الشاعر) .

فإياك أنت وعبدالمسيح (م) أن تقربا قبلة المسجد [1]

والثاني : أن يكون مرفوعًا بفعل محذوف تقديره : لتُجتنب هاتان .

والثالث : أن تكون الألف في (هاتان) وما بعده غير دليل الرفع ، بل على لغة بلحارث في جعل التثنية بالألف في كل حال ...» ثم أورد شواهد من الشعر على ذلك .

[٣١] حديث : (ففرقنا اثنا عشر رجلاً [2])

جزء من حديث صحيح أخرجه البخاري [3] وغيره ، ومحل الشاهد فيه أن كلمة (اثنا عشر) في محل نصب على الحال ومع ذلك جاءت بالألف وليس بالياء وفي توجيه ذلك يقول ابن مالك [4] : «مقتضى الظاهر أن يقول : وفرقنا اثني عشر رجلاً . لأن اثني عشر حال من النون والألف ، ولكنه جاء بالألف على لغة بني الحارث بن كعب ؛ فإنهم يلزمون المثنى وما جرى مجراه الألف في الأحوال كلها ؛ لأنه عندهم بمنزلة المقصور» ثم ذكر ابن مالك شواهد أخرى على هذه اللغة مع المثنى والأسماء الستة .

ويقول ابن حجر [5] في ذلك : «قوله : (اثنا عشر رجلاً) كذا للمصنف ،

---

(١) من شواهد سيبويه ١/١٤٠ (بولاق) وقال فيه الأعلم : «الشاهد فيه عطف عبد المسيح على (إياك) على تقدير : حذر نفسك وعبد المسيح . ويجوز الرفع عطفاً على (أنت) أي : احذر أنت وعبدُ المسيح . يخاطب بهذا الفرزدق لميله مع الأخطل (النصراني) يقول: لا تقرب المسجد ؛ فلست على الملة لميلك إلى النصارى ومداخلتك لهم» .

(٢) وهذه رواية البخاري (فتح الباري ٢/٧٦ رقم الحديث ٦٠٢ ، و٦/٥٨٨ - ٦٠٠ رقم الحديث ٣٥٨١) ، وانظر : شواهد التوضيح لابن مالك ٩٧ .

(٣) فتح الباري ٢/٧٦ ، ٦/٥٨٨ - ٦٠٠ .

(٤) شواهد التوضيح ٩٧ .

(٥) فتح الباري ٦/٦٠٠ .

وعند مسلم : (اثني عشر) بالنصب وهو ظاهر ، والأول على طريق من يجعل المثنى بالرفع في الأحوال الثلاثة ، ومنه قوله تعالى : ﴿**إنّ هذان لساحران**﴾ . ويحتمل أن يكون (فَفُرقنا) بضم أوله على البناء للمجهول ، فارتفع (اثنا عشر) على أنه مبتدأ، وخبره: (مع كل رجل منهم) » . انتهى كلام ابن حجر . وقد اتفق ابن حجر مع ابن مالك في التوجيه الأول، وانفرد ابن حجر بالتوجيه الثاني . لكن التوجيه الأول - في نظري - أولى وأظهر ؛ لكثرة الشواهد التي تعضده من القرآن والسنّة وكلام العرب .

[٣٢] حديث : (فيراهما كلاهما) [(١)]

جزء من حديث جابر بن عبدالله رضي الله عنه الذي سئل فيه عن فَتّاني القَبر ، أخرجه أحمد في مسنده ، وهذه روايته ومثله أبو الفرج في جامع المسانيد وقد أورد الحديث العكبري في إعراب الحديث فقال : «في بعض الروايات (كلاهما) بالألف ، وهو خطأ، والصواب (كليهما) بالياء ؛ لأن (كلا) هاهنا توكيد للمنصوب وهي مضافة إلى الضمير ، فتكون بالياء في الجر والنصب لا غير» .

وتخطئة العكبري رحمه الله هذه الرواية غريبة منه ؛ لأن له مندوحة عن التخطئة ، وهي الحمل على لغة بني الحارث بن كعب ، فإذا كانت هذه لغتهم

(١) جزء من حديث جابر بن عبدالله رضي الله عنه ، الذي سئل فيه عن فَتّاني القبر ، أخرجه أحمد في المسند ٣٤٦/٣ برقم ١٤٧٦٤ ، وأبو الفرج في جامع المسانيد ١٤١/١ (مخطوط) ، وانظر : إعراب الحديث للعكبري ص ٤٨ (نبهان) وص ٨٤ (الشاعر) . وقد أخرجه أحمد أيضاً في المسند ١٢٦/٣ برقم ١٢٢٩٣ عن أنس بن مالك رضي الله عنه برواية لا شاهد فيها وهي : (فيراهما جميعاً) . وأخرجه أيضاً ٤/٣ برقم ١١٠١٣ عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه، برواية ليس فيها محل الشاهد .

في المثنى - وهي لزوم الألف على كل حال - فما الذي يمنع من ذلك في الملحق به ، خصوصًا أن الأشموني قد نص على ثبوت ذلك عن بعض العرب في كلا وكلتا واستشهد عليه ، فقال : «وبعضهم يعربهما إعراب المقصور مطلقًا ، ومنه قوله :

نِعْم الفتى عمدتْ إليه مطيتي في حين جَدّ بنا المسير كلانا [1] » .

فالشاعر قال (كلانا) بالألف مع أنه توكيد للضمير المجرور بالباء .

وقد نص المرادي - قبل الأشموني - على ذلك في كلا وكلتا) ، في أكثر من موضع ، فقال [2] : «حكى الفراء في (كلا وكلتا) ثلاث لغات : **الأولى** : أن يعربا مع الظاهر إعراب المقصور ، ومع المضمر إعراب المثنى . **الثانية** : أن يعربا إعراب المثنى مع الظاهر والمضمر، ونسبها إلى كنانة [3]. **الثالثة**: أن يعربا إعراب المقصور مع النوعين أيضًا ، وجعل من ذلك قول بعضهم : (كلاهما وتمراً) [4] بالألف» . وقال في موضع آخر [5] : «قال الخليل : ومن لا يقلب ألف (لدى) و(على) إذا أضيفا إلى المضمر يقول : رأيت كلاهما ، ومررت بكلاهما ، فيجعلهما مع المضمر على حالهما مع الظاهر» . وقال في

---

(١) الأشموني مع الصبان ٧٧/١ . ولم أهتد لقائل البيت . ولا اعلم أحداً استشهد به غير الأشموني وقد رجعت إلى معجم شواهد هارون ، ومعجم شواهد أميل يعقوب فلم أجد عندهما غير ذلك .

(٢) شرح الألفية للمرادي ٨٦/١ .

(٣) معاني القرآن للفراء ١٨٤/٢ .

(٤) مثل مشهور ينسب لعمرو بن حمران الجعدي في قصة ذكرتها كتب الأمثال . انظر : الفاخر ١٤٩ ، وفصل المقال ١١٠، وجمهرة العسكري ١٤٧/٢ ، ومجمع الميداني ٣٨/٣ ، والمستقصى ٢٣١/٢ . وانظر : سيبويه ١٤٢/١ (بولاق) ، ٢٨٠/١ - ٢٨١ (هارون) .

(٥) المرادي ٨٩/١ .

موضع آخر [١] : «في المثنى وما ألحق به لغة أخرى وهي لزوم الألف رفعًا ونصبًا وجراً ، وهي لغة بني الحارث بن كعب وقبائل أخر» .

[٣٣] قال عمرو بن حمران الجعدي ، (كلاهما وتمراً) [٢]

كلام الجعدي هذا صار مثلاً فتناقلته كتب الأمثال وفصّلت القول في قصته ومضربه وفي توجيهه وفي روايتيه وهما : (كلاهما) بالألف ، و(كليهما) بالياء ، وقد ورد هذا المثل في كلام المرادي [٣] الذي سقته في كلامي عن الحديث السابق ، فقد تحدث المرادي عن لغات (كلا وكلتا) ونسب للفراء القول بأن فيهما ثلاث لغات ، والذي يعيننا هنا اللغة الثالثة وهي قوله :

«الثالثة : أن يعربا إعراب المقصور مع النوعين - أي الظاهر والمضمر - وجعل من ذلك قول بعضهم (كلاهما وتمراً) بالألف» . ويفهم من كلام الفراء والمرادي أن (كلاهما) منصوب بفتحه مقدرة ؛ لأنه قد عُطف عليها منصوب

---

(١) المرادي ١/ ٩٠ .

(٢) مثل مشهور ينسب لعمرو بن حمران الجعدي ، أو لمخاطبه في القصة وهو : عائذ بن يزيد اليشكري، وكان من خبرهما أن عَمْر بن حمران كان في إبل لأهله يرعاها وبين يديه طعام فيه زبد وسنام وتمر ، أو زبد وقرص وتمر ، فمر به عائذ بن يزيد وقد بلغ به الجوع والعطش ، فقال عائذ له : أطعمني من زبدك أو من قرصك . فقال عمرو : (كلاهما وتمراً) أي : لك كلاهما وأزيدك تمراً ، وهناك تقديرات أخرى ورواية أخرى، وسأشير إلى ذلك في المتن عند توجيه المثل . فعلى هذا السياق يكون عمرو هو القائلَ، وهناك سياق آخر ، يكون عائذ هو قائلَ المثل ، وهو الذي يبدو من تقدير سيبويه الذي سيأتي في المتن، وهو : أن عمراً خيّره فقال : ايُما أحب إليك زبد أم سنام ؟ فقال عائذ: كلاهما وتمراً ، أي مطلوبي كلاهما وزدني تمراً ، أو نحو ذلك من التقدير . انظر تفصيل ذلك في : فصل المقال ١١٠ ، ومجمع الأمثال ٣٨/٣، وغيرهما مثل : الفاخر ١٤٩، وجمهرة الأمثال ١٤٧/٢، والمستقصي ٢٣١/٢ . وانظر: سيبويه ١٤٢/١ (بولاق)، ١/ ٢٨٠ - ٢٨١ (هارون).

(٤) شرح الألفية للمرادي ١ / ٨٦ .

بفتحة ظاهرة وهو كلمة (تمراً) وأنها معربة إعراب المقصور ، أي بفتحة مقدرة على الألف ، أي أنها جاءت على لغة بني الحارث بن كعب . وهذا الوجه الذي ذكراه محتمل على هذه الرواية وهي (كلاهما) بالألف ، وللعلماء فيها توجيه آخر ذكره سيبويه [1] بقوله : «ومن العرب من يقول : (كلاهما وتمراً) ، كأنه قال : كلاهما لي ثابتان وزدني تمراً» . فرفع (كلاهما) بالابتداء وقدّر لها خبراً ، ونصب (تمراً) على المفعولية لفعل محذوف ، وتبعه في مثل هذا التوجيه بعض أصحاب كتب الأمثال الذين عرضوا لهذا المثل وقصته [2] . وأما رواية النصب (كليهما وتمراً) فقد ذكرها سيبويه وبدأ بها وجعلها على إضمار فعل لهما ، والتقدير : أعطني كليهما وتمراً . وكأن الفراء والمرادي يريان تقدير هذا الفعل حتى مع رواية الألف (كلاهما) فيكون منصوبًا بفتحة مقدرة على الألف اللازمة وفق اللغة الحارثيه ، أما رواية الياء (كليهما) فلا إشكال في تقدير هذا الفعل عند أحد من العلماء . وهذه التقديرات تبدو واضحة عند النظر في سياق قصة المثل ، وقد ذكرت طرفًا منها يوضح المراد في الحاشية الأولى .

[٣٤] قالت العرب : (دَعْنا مِنْ تمرتان) [3]

هذا المثال يرد في كتب النحو في باب الحكاية ، وأول ما رأيته عند سيبويه وتبعه فيه المبرد وغيره ، مثل ابن يعيش والأشموني وغيرهما .

---

(١) الكتاب ١ / ١٤٢ (بولاق) ، ١ / ٢٨٠ - ٢٨١ (هارون) .

(٢) سبق ذكرهم في الحاشية الثانية من الصفحة السابقة ، وأكثرهم تفصيلاً : مجمع الأمثال ٣ / ٣٨ ، وفصل المقال ١١٠ .

(٣) هذا القول لم ينسب لقائل ، وأول من أورده سيبويه ١ / ٣٠٤ (بولاق) ٢ / ٤١٣ (هارون) ، وهو في المقتضب للمبرد ٣٠٩/٢ ، وشرح المفصل لابن يعيش ١٩/٤ والأشموني مع الصبان ٩٣/٤ .

والشاهد فيه : مجئ المثنى (تمرتان) بالألف وهي علامة الرفع ، مع أنه مسبوق بحرف الجر (مِنْ) .

يقول سيبويه في ذلك : «اعلم أن أهل الحجاز يقولون إذا قال الرجل : رأيت زيداً : مَنْ زيداً ؟ وإذا قال : مررت بزيدٍ، قالوا مَنْ زيدٍ ؟، وإذا قال: هذا زيدٌ، قالوا: مَنْ زيدٌ؟. وأما بنو تميم فيرفعون على كل حالٍ. وهو أقيس القولين.

فأما أهل الحجاز فإنهم حملوا قولهم على أنهم حكوا ما تكلم به المسؤول ، كما قال بعض العرب : (دعنا من تمرتان) على الحكاية لقوله : ما عنده تمرتان ، وسمعت أعرابيًا مرة وسأله رجل فقال : أليس قرشيًا ؟ فقال : ليس بقرشيًا ، حكاية لقوله . فجاز هذا في الاسم الذي يكون علمًا ...» .

وعرض المبرد في المقتضب لهذه المسألة ومثّل بثلاثة أمثلة محكية مثل سيبويه ، ثم قال : «فهذا سبيل كل اسمٍ عَلمٍ مستفهم عنه أن تحكيه كما قال المخبر ، ولو قلت في جميع هذا : مَنْ عبدُ الله ؟ - يعني بالرفع - كان حسنًا جيداً ، وإنما حكيتَ ليعلم السامع أنك تسأله عن هذا الذي ذكر بعينه ، ولم تبتديء السؤال عن آخر له مثل اسمه .... وكان يونس يُجري الحكاية في جميع المعارف ، ويرى بابها وباب الأعلام واحدا . وقد يجوز ما قال ، وليس بالوجه، وإنما هو على قول من قيل له: عندي تمرتان . فقال : دعني من تمرتان . وقيل له: رأيت قرشيًا ، فقال : ليس بقرشيًا ....» .

وذكر نحواً من ذلك ابن يعيش والأشموني .

فكلمة (تمرتان) - إذن - مرفوعة على الحكاية وهي في محل جر بـ (مِنْ) ، وهو خلافُ الأولى ؛ لأن الحكاية - كما ذكر سيبويه والمبرد - خاصة بالأعلام .

[٣٥] قال أعرابي : (ليسا بقرشيان)

هذا المثال كالمثال السابق من أمثلة (باب الحكاية) ، والشاهد فيه : مجيء المثنى بالألف مع أنه مجرور بالباء .

وقد أورده الأشموني [١] ونسبه لسيبويه ، فقال : «قال سيبويه : وسمعت أعرابيًا وسأله رجل فقال : إنهما قرشيان، فقال : ليسا بقرشيان . قال: وسمعت عربيًا يقول لرجل سأله: أليس قرشيًا ؟ قال: ليس بقرشيًا. والله أعلم».

وهذه العبارة التي نسبها الأشموني لسيبويه - بصيغة التثنية - ليست في نسختي سيبويه المطبوعتين وأعني بهما طبعة بولاق، وطبعة عبدالسلام هارون، وقد أوردت نص سيبويه مع المثال السابق (دعنا من تمرتان) وليس فيه صيغة التثنية.

والراجح عندي أن الأشموني أخذها من نسخة خطية لكتاب سيبويه لم تعتمد في طبعتي بولاق وهارون مما يوحي بأنها سقطت من النسخة التي اعتمدت عليها الطبعتان، ويؤكد ذلك عندي الاختلاف اليسير بين طبعتي بولاق وهارون في هذا الموضع ، وقد أشار إليه الدكتور عبدالسلام هارون في الحاشية [٢] ، فالمتأمل في هذا الاختلاف وفي نص الأشموني يتضح له أن المثال بصيغة التثنية قد سقط منهما . وقد رجعت إلى شرح السيرافي لكتاب سيبويه [٣] ، والنكت للشنتمري فلم أجد فيهما صيغة التثنية التي أشار إليها الأشموني .

والكلام - نحويًا - في هذا المثال كالكلام في سابقه: (دعنا من تمرتان).

---

(١) الأشموني مع الصبان ٤ / ٩٣ - ٩٤ .

(٢) الكتاب ٢ / ٤١٣ .

(٣) شرح السيرافي ٣ / ١٧٨ ب ١٧٩ب .

[٣٦] **قال الحارثي : (هذا خط يدا أخي بعينه)** [١]

وردت هذه العبارة في حديث الفراء عن بيت المتلمس - الذي سيأتي الحديث عنه فيما بعد - ، وهو يتحدث عن لغة بني الحارث بن كعب ، حيث قال : «وأنشدني رجل من الأسد عنهم - يريد بني الحارث - :

فأطرق إطراق الشجاع ولو يرى مساغًا لناباه الشجاع لصمما

قال : وما رأيت أفصح من هذا الأسدي ، وحكى هذا الرجل عنهم : هذا خط يدا أخي بعينه ، وذلك - وإن كان قليلاً - أقيس ؛ لأن العرب قالوا : (مسلمون) ، فجعلوا الواو تابعة للضمة ؛ لأن الواو لا تعرب ، ثم قالوا : (رأيت المسلمين) فجعلوا الياء تابعة لكسرة الميم . فلما رأوا أن الياء من الاثنين لا يمكنهم كسر ما قبلها ، وثبت مفتوحًا تركوا الألف تتبعه فقالوا : (رجلان) في كل حال» [٢].

فالفراء يحمل هذه العبارة على لغة بني الحارث بن كعب، ويفيد أنه سمعها عنهم من رجل أسدي من أفصح الناس ، بل إن الفراء يرى أن لغتهم - وهي لزوم الألف في المثنى دائمًا - أصح في القياس، لكنها أقل في الاستعمال.

[٣٧] **قال الراجز : يا ليت عيناها لنا وفاها** [٣]

هذا البيت من الرجز ضمن المقطوعة المشهورة التي تقدم تخريجها تخريجًا مفصلاً والحديث عن بيتين منها في باب الأسماء الستة، وفيها عدة شواهد على

---

(١) انظر : معاني القرآن للفراء ٢ / ١٨٤ ، وقد نسبه إلى رجل من بني الحارث .

(٢) المصدر السابق .

(٣) بيت من مشطور الرجز ضمن المقطوعة المشهورة التي تنسب لرؤبه بن العجاج ، ولأبي النجم العجلي ولرجل من بني الحارث ، وقد فصلت القول فيها وفي تخريجها في باب الأسماء الستة في الحديث عن البيت الذي قبل هذا البيت وهو قوله : إن أباها وأبا أباها .

لغة القصر في بابي الأسماء الستة والمثنّى، أي لزوم الألف في الحالات الثلاث ، فيما عرف عند العلماء بلغة بني الحارث بن كعب، ونسب أيضًا إلى كنانة وبني العنبر وبني الهجيم وزبيد وخثعم وهمدان ومراد وعذرة وبطن من ربيعة وغيرهم ، مما سبق تفصيله في باب الأسماء الستة عن الحديث عن قوله: إنّ أباها وأبا أباها.

أما البيت الذي معنا فالشاهد فيه كلمة (عيناها) حيث جاءت بالألف - على هذه الرواية - مع أنها اسم ليت منصوب (ليت) ، وقد حملت - كغيرها من ألفاظ التثنية في هذه المقطوعة - على لغة القصر ، وهي لغة بني الحارث ابن كعب وغيرهم من القبائل العربية المشار إليها .

[٣٨] قال الراجز : واشدد بمثنى حقب حقواها (١)

هذا البيت من الرجز ضمن المقطوعة التي أشير إليها في الشاهد السابق . والشاهد فيه كلمة (حقواها) فهي مُثنىّ (حَقْو) بفتح الحاء أو كسرها وسكون القاف ، وهو الخصر ومشد الإزار (٢)، وقد جاءت (حقواها) بالألف مع أنها منصوبة ؛ لأنها مفعول به . وقد حملت على لغة القصر وهي لغة بني الحارث بن كعب وغيرهم من العرب .

[٣٩] قال الراجز : قد بلغا في المجد غايتاها (٣)

هذا البيت من الرجز ضمن المقطوعة المشهورة التي أشرت إليها في الشاهدين السابقين والشاهد فيه كلمة (غايتاها) فهي مثنى (غاية) وقد

(١) هذا البيت ضمن المقطوعة السابقة التي تنسب لرؤبه ولأبي النجم ، ولرجل من بني الحارث وقد سبق تخريجها بالتفصيل في باب الأسماء الستة عند قوله : (إن اباها ....) .

(٢) انظر : خزانة الأدب ٣ / ٢٠٠ (بولاق) ، ٧ / ١١٥ (هارون) .

(٣) بيت من الرجز ضمن المقطوعة المشهورة التي تنسب لرؤبه بن العجاج ، ولأبي النجم العجلي ولرجل من بني الحارث ، وقد فصلت القول فيها وفي تخريجها في باب الأسماء الستة عند الحديث عن البيت الذي قبل هذا البيت وهو قوله : إن أباها وأبا أباها .

جاءت بالألف مع أنها في محل نصب ، ولو جاء بها على الأصل لقال : (غايتيها) ، وقد أنّث الضمير في (غايتاها) مع أنه عائد إلى (المجد) لأنه نظر إلى معنى (المجد) هنا وهو الأصالة أو نحوها [١] . وكل المراجع التي تحدثت عن هذا البيت تحمله على هذه اللغة ، ولم أجد أحداً وجهه بغيرها .

[٤٠] **قال الراجز ، أعرف منها الجيد والعينانا ومنخران أشبها ظبيانا** [٢]

رجز مشهور يكثر الاستشهاد به في باب المثنىّ في موضعين :

أحدهما : فتح نون المثنىّ في كلمة (العينانا) مع أن الأصل كسرها .

والثاني : لزوم المثنىّ الألف على لغة القصر وهي لغة بني الحارث بن كعب وغيرهم من العرب التي أشير إليها في الشواهد السابقة .

ومحل الشاهد الذي يعنينا هنا إنما هو في الكلمات الثلاث : (العينانا) و(منخران) و(ظبيانا) ، على خلاف في ذلك في الكلمتين الأخيرتين . أما الأولى وهي كلمة (العينانا) فلا خلاف بين العلماء في روايتها بالألف مع أنها منصوبة عطفًا على المفعول به ، ولا في حملها على لغة بني الحارث .

وأما الكلمة الثانية (ومنخران) فهي تروى بالألف في بعض المراجع ومنها نوادر أبي زيد [٣] مع أنها منصوبة عطفًا على المفعول به ، ففيها شاهد

---

(١) انظر خزانة الأدب ٣٣٨/٣ (بولاق) ، ٤٥٦/٧ (هارون) .

(٢) رجز مشهور تتناقله كتب النحو في باب المثنّى ، ومختلف في قائله ، فقد نسبه أبو زيد في النوادر ١٦٨ لرجل من بني ضبة هلك منذ مائة عام ، ونُسب أيضاً إلى رؤبة ، وهو ليس في ديوانه وإنما في ملحقات الديوان المنسوبة له ص١٨٧ وانظر : سر الصناعة ٤٨٩/٢ ، ٧٠٥ ، وشرح المفصل لابن يعيش ١٢٩/٣، ٦٧/٤، ١٤٣ وشرح الملوكي لابن يعيش ١٧٦، وضرائر الشعر لابن عصفور ٢١٨، وشرح الجمل لابن عصفور ١٥٠/١، والمقاصد للعيني ١٨٤/١، والخزانة ٤٥٢/٧ (هارون) .

(٣) النوادر ١٦٨ .

حينئذ . وتروى بالياء (ومنخرين) في مراجع أخرى ومنها سر الصناعة [١] ، فلا شاهد فيها .

وأما الكلمة الثالثة (ظبيانا) فالخلاف فيها ليس في الرواية بالألف فهي ثابتة ، وإنما الخلاف فيها من وجوه أخرى :

الأول : أن (ظبيانا) مثنى (ظبي) بالظاء المعجمة ، ففيه شاهد حينئذ ، وهو على حذف مضاف والتقدير : ومنخران أشبها منخري ظبيان ، وقد ذكر ذلك العيني [٢] ونسبه للهروي ورد عليه وحكاه عنه صاحب الخزانة [٣] .

الثاني : أن (ظبيان) اسم رجل مفرد وليس مثنىً ، فلا شاهد فيه ، ذكر ذلك أبو زيد ، وحكاه عنه العيني وصاحب الخزانة .

الثالث : أن صحة الكلمة (طُبْيان) بالطاء المهملة ، وهي مثنى (طُبْي) والمراد بالطبي: حلمه الضرع، ويكون الشاعر قد شبّه المنخرين بحلمتي الضرع . ذكر ذلك ابن يعيش في شرح الملوكي [٤] .وفيها شاهد حينئذ لأنها مثنىً .

وفي البيت كلام كثير مبسوط في المراجع الموضحة في الحواشي .

[٤١] قال المتلمس :

فأطرق إطراق الشجاع ولو يرى مساغًا لناباه الشجاع لصمما [٥]

هذا البيت كالأبيات التي سبقته ويرد معها في باب المثنى شاهداً على

---

(١) سر الصناعة ٢/٧٠٥ .

(٢) المقاصد ١/١٨٤ .

(٣) الخزانة ٧/٤٥٢ .

(٤) شرح الملوكي ١٧٦ .

(٥) بيت من الطويل ، قائله المتلمس يعاتب خاله الحارث بن التوأم اليشكري ، وهو في ديوانه ٣٤ ، والأصمعيات ٢٤٦ (القصيدة رقم ٩٢) ومعاني الفراء ٢/ ١٨٤ وسر الصناعة ٢/٧٠٤ ، وشرح التسهيل لابن مالك ١/٦٣ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٣/١٢٨ ، والخزانه ٧/٤٥٣ .

لغة بني الحارث بن كعب ، ومحل الشاهد فيه كلمة (لناباه) فهي مثنى (ناب) وقد جاءت بالألف مع أنها مجرورة باللام ، وفيه يقول الفراء [١] :

«وأنشدني رجل من الأسْد عن بني الحارث : فأطرق .... إلخ، وما رأيت أفصح من هذا الأسدي، وحكى هذا الرجل عنهم : هذا خط يدا أخي بعينه».

وقد تناقل العلماء هذا الشاهد وحملوه على هذه اللغة ، نص على ذلك ابن جني [٢] وابن مالك [٣] وابن يعيش [٤] وغيرهم .

[٤٢] قال هوبر الحارثي :

تزود منا بين أذناه طعنة دعته إلى هابي التراب عقيم [٥]

محل الشاهد في هذا البيت كلمة (أذناه) فقد جاءت بالألف مع أنها مجرورة بالإضافة ، والأصل أن يقول (أذنيه) بالياء على قاعدة إعراب المثنى، لكنه جاء على لغة القصر ، وهي لغة بني الحارث بن كعب وغيرهم من العرب الذين يلزمون المثنى الألف في الحالات الثلاث، نص على ذلك ابن جني[٦] وابن خالويه[٧] وابن مالك [٨] وغيرهم وأنشدوا عليه هذا البيت وغيره من نظائره .

---

(١) معاني القرآن ٢/١٨٤ .

(٢) سر الصناعة ٢/٧٠٤ .

(٣) شرح التسهيل ١/ ٦٣ .

(٤) شرح المفصل ٣/١٢٨ .

(٥) بيت من الطويل نسبه الجوهري في الصحاح : مادة : هبا ٦/٢٥٣٢ ، وصاحب اللسان إلى هوبر الحارثي (اللسان: مادة : صرع ١٠/٦٤، ومادة: شظى ١٩/١٦٣، ومادة هبا ٢٠/٢٢٦) ، وانظر: سر الصناعة ٢/٧٠٤ ، وليس في كلام العرب ٣٣٤ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٣/١٢٨، وشرح التسهيل لابن مالك ١/٦٣، والضرورة للقزاز ١٨٦، وشذور الذهب ٤٧، والخزانة ٧/٤٥٣، والدرر ١/١٤.

(٦) سر الصناعة ٢/٧٠٤ .

(٧) ليس في كلام العرب ٣٣٤ .

(٨) شرح التسهيل ١/٦٣ .

[٤٣] **قال الراجز :**

هَيّاك أن تُمنى بشعشانِ خبٍّ الفؤاد مائلِ اليدان [١]

رجز غير مشهور ، أورده ابن جني [٢] مع الأبيات السابقة شاهداً على لغة بني الحارث بن كعب ، والشاهد فيه كلمة (اليدان) حيث جاءت بالألف مع أنها في محل جر بالإضافة . وأورده الفارقي [٣] مع بيتين من الشواهد السابقة، وذكر أن ذلك لغة بني الحارث بن كعب وبعض بني سليم .

[٤٤] **قال الراجز :**

يارب سارٍ بات ما توسدا إلا ذراع العنس أو كف اليدا [٤]

هذا الرجز لا شاهد فيه في موضوعنا، وكل العلماء الذين أوردوه استشهدوا به على قصر كلمة (اليدا) [٥] وقالوا إنها في هذا البيت مثل (رحا). إلا أن الدماميني [٦] ذكر فيه وجهًا بعيداً يدخله في باب المثنى ، حيث قال: «ويحتمل (اليدا) في البيت أن يكون مثنى معربًا بحركة مقدرة على لغة من يلزم المثنى الألف في جميع الحالات ، وحذف النون للضرورة ،

---

(١) لم أهتد إلى قائله ، ورد في سر الصناعة ٥٥٢/٢ ، ٧٠٥ والإفصاح ٣٧٧ ، والخزانة ٤٥٣/٧ نقلاً عن ابن جني . وكلمة (شعشعان) مفردة وليست مثنى . ومعناها : الطويل الحسن الخفيف اللحم ، والمستملح الخفيف الروح .

(٢) سر الصناعة ٧٠٥/٢ .

(٣) الإفصاح ٣٧٧ .

(٤)رجز لم أجد من نسبه إلى قائل ، وقد ورد في الأضداد ١٨٨ والصحاح ٢٥٤٠/٦ ، وشرح المفصل لابن يعيش ١٥٢/٤ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٤٦/١ ، وشواهد التوضيح ٩ ، وتعليق الفرائد ١٤٩/١ ، وشرح التسهيل للدلائي ٣٠٢/١ ، والخزانة ٤٩٨/٧ ، والدرر ١٣/١ .

(٥) انظر المراجع المذكورة في الحاشية السابقة .

(٦) تعليق الفرائد ١٤٩/١ .

والتعسف فيه ظاهر» ، وقد نقل هذا الرأي الدلائي في شرح التسهيل [1] ونسبه للدماميني .

وهذا الرأي والتوجيه فيه تعسف ظاهر من ناحيتين :

الأولى : لفظية ، وهي حذف نون المثنى دون داع .

الثانية : معنوية ، وهي أن المراد كف يد واحدة وليس كف اليدين ، وهو ما يؤيده اللفظ وواقع الحال .

[٤٥] **قال الشاعر** :

نِعْم الفتى عَمَدَتْ إليه مطيتي في حينِ جَدّ بنا المسيرُ كلانا [2]

تقدم ذكر هذا البيت عرضًا في نص منقول عن الأشموني [3] عند الكلام على الحديث النبوي : (فيراهما كلاهما) ، وقد أورده الأشموني على أن (كلا وكلتا) قد يعربان إعراب المقصور مطلقًا، أي : يلزمان الألف في كل حال، ويعربان بحركات مقدرة على الألف ، وهو ما يعرف بلغة بني الحارث بن كعب في المثنىّ والملحق به والأسماء الستة ، وقد تقدمت شواهد كثيرة على ذلك .

وهذا نص كلام الأشموني ، يقول :

«وبعضهم يعربهما إعراب المقصور مطلقًا ، ومنه قوله :

نِعْم الفتى عَمَدَتْ إليه مطيّتي في حينِ جَدّ بنا المسيرُ كلانا » .

وللكلام بقية في العدد الذي يلي هذا إن شاء الله عز وجل .

---

(١) شرح التسهيل ٣٠٢/١ .

(٢) انظر : الأشموني مع الصبان ١ / ٧٧ ، ولم أهتد لقائل البيت ، ولا أعلم أحداً استشهد به غير الأشموني .

(٣) انظر : الحاشية السابقة .